



إرشادات مجموعة العمل المالي

التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

فبراير/شباط، 2013





مجموعة العمل المالي هي عبارة عن هيئة مستقلة متعددة الحكومات تضع وتعزز سياسات لحماية النظام المالي العالمي ضد غسل الأموال وتمويل نشر أسلحة الدمار الشامل. يُعدّ بتوصيات مجموعة العمل المالي باعتبارها المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

لمزيد من المعلومات عن مجموعة العمل المالي يرجى زيارة موقع الويب:

www.fatf-gafi.org

تمت ترجمة هذا التقرير الصادر عن مجموعة العمل المالي إلى اللغة العربية تحت مسؤولية وزارة الخارجية الأمريكية، بتصريح من أمانة مجموعة العمل المالي. والنسخة الإنجليزية الأصلية للتقرير متوفرة بالموقع

www.taft.gafi.org

جميع حقوق الطبع محفوظة

مجموعة العمل المالي/منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ©

Copyright © FATF/OECD. All rights reserved.

قائمة المحتويات

3	الاختصارات
4	1. المقدمة والمصطلحات
4	1.1 غرض هذه الإرشادات ونطاقها ووضعيتها
5	1.2 الالتزامات الرئيسية لمجموعة العمل المالي وقرارتها بخصوص تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب
6	1.3 المفاهيم والمصطلحات الرئيسية ذات الصلة بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب
7	1.4 مستخدمو تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب
9	2. المبادئ العامة للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب
9	2.1 الاتفاق الواضح على الغرض
9	2.2 تحديد النطاق
11	2.3 الحاجة إلى التزامات على مستوى عالٍ تجاه عملية تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب
12	3. التنظيم والمعلومات
12	3.1 تخطيط وتنظيم تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب
12	3.2 مصادر المعلومات
17	3.3 اعتبارات أخرى تتعلق بالتخطيط
20	4. مراحل تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب
22	4.1 المرحلة الأولى: تحديد المخاطر
24	4.2 المرحلة الثانية: التحليل
27	4.3 المرحلة الثالثة: التقييم
29	5. نتائج تقييم المخاطر
31	الملحق 1: عوامل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالتهديد
38	الملحق 2: عوامل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بجوانب الضعف
48	الملحق 3: أمثلة عن التقييمات على المستوى الوطني
48	أستراليا
52	هولندا
53	سويسرا: مثال عن تقييم المخاطر المستخدم كأساس لتطبيق استثناءات على المخاطر المنخفضة
53	الولايات المتحدة
55	الملحق 4: منهجيات محددة لتقييم المخاطر
56	المراجع

الاختصارات

مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب	AML/CFT
الأعمال والمهن غير المالية المحددة	DNFBPs
مجموعة العمل المالي	FATF
وحدات المعلومات المالية	FIU
المذكرة التفسيرية للتوصية X	INR. X
غسل الأموال	ML
منظمة غير هادفة للربح	NPO
نهج قائم على تفادي الأخطار	RBA
هيئة ذاتية التنظيم	SRB
تقارير المعاملات المشبوهة	STR
تمويل الإرهاب	TF

1. المقدمة والمصطلحات

1.1 غرض هذه الإرشادات ونطاقها ووضعتها

1. يُعتبر تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب جزءاً هاماً من عملية وضع وتطبيق نظام قومي لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب والذي يشمل القوانين واللوائح والإنفاذ وغير ذلك من التدابير الكفيلة بتخفيف مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب. إن ذلك يساعد السلطات على وضع الأولويات وتخصيص الموارد بشكل فعال. كما أن التقييم الوطني للمخاطر يمكن أن يوفر معلومات مفيدة للمؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة تدعم قيامهم بتقييم المخاطر الخاصة بهم. عندما تتفهم السلطات بالبلاد مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب بشكل جيد، حينئذٍ يمكنها تطبيق معايير لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب بطريقة تضمن تناسب المعايير مع هذه المخاطر - مثلاً، النهج القائم على تفادي الأخطار - وهو أمرٌ جوهري لمعايير مجموعة العمل المالي كما ورد في التوصية رقم 1 للمجموعة، والمذكورة التفسيرية رقم 1، علاوة على التوصيات الأخرى (مثلاً، التوصيات رقم 10، 26، و 28).

2. يهدف هذا المستند إلى توفير إرشادات حول عملية القيام بتقييم المخاطر على مستوى الدولة أو المستوى الوطني، ويتعلق بشكل محدد بالشروط الرئيسية الواردة بالتوصية رقم 1 وبالفقرات 3-6 من المذكرة التفسيرية رقم 1. وهو يوضح بشكل خاص المبادئ العامة التي يمكن أن تكون بمثابة إطار مفيد عند تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني. إن الإرشادات التي يضمها هذا المستند تأخذ بعين الاعتبار الأعمال السابقة لمجموعة العمل المالي¹ والتي ما زالت تُعتبر معلومات مرجعية سارية. إن المبادئ العامة التي يضمها هذا المستند تُعتبر أيضاً مناسبة عند القيام بتقييم للمخاطر على نطاق أكثر تركيزاً، مثل تقييم لقطاع مالي محدد أو أعمال ومهنة غير مالية محددة (على سبيل المثال، قطاع الأوراق المالية) أو قضايا مواضيعية (على سبيل المثال، ريع الفساد المتعلق بغسل الأموال). كل أنواع التقييم هذه (الشاملة، أو القطاعية، أو المواضيعية) التي تتم على المستوى الوطني ربما تشكل أيضاً الأساس لتحديد ما إذا كان ينبغي تطبيق تدابير معززة أو محددة، أو تدابير مبسطة، أو استثناءات من متطلبات مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. علاوة على ذلك، وبينما لا تشكل التوصية رقم 1 لمجموعة العمل المالي التزامات محددة لتقييم المخاطر تتعلق بتمويل نشر أسلحة الدمار الشامل، إلا أن المبادئ العامة الواردة بهذه الإرشادات يمكن أيضاً أن تُستخدم في إجراء تقييم للمخاطر في هذا المجال.

3. لا تهدف الإرشادات الواردة بهذا المستند إلى شرح كيفية قيام المشرفين بتقييم المخاطر في سياق الإشراف القائم على تفادي المخاطر، رغم أن الإشراف القائم على تفادي المخاطر من المحتمل أن يستتير بتقييم للمخاطر يتم على المستوى الوطني. علاوة على ذلك، فإن هذا المستند لا يوفر توضيحات إضافية عن التزامات وقرارات النهج القائم على تفادي المخاطر بالنسبة للمؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة. وقد أصدرت مجموعة العمل المالي إرشادات منفصلة حول تطبيق النهج القائم على تفادي المخاطر بالنسبة لقطاعات ومهنة محددة،² وستتم مراجعة هذه المعلومات وتعديلها، حسب الضرورة، على ضوء التوصيات المعدلة لمجموعة العمل المالي.

لا يُعتبر مستند الإرشادات هذا معيارياً وبالتالي فهو لا يهدف إلى تحديد إجراءات بعينها تكون ضرورية للوفاء بالالتزامات بمقتضى التوصية رقم 1 والمذكرة التفسيرية رقم 1 أو أية توصيات أخرى تتناول النهج القائم على تفادي المخاطر. يمكن العثور على معايير الامتثال الفني، ومعايير تقييم فعالية هذه التوصية وغيرها من توصيات مجموعة العمل المالي، في أسلوب التقييم الخاص بمجموعة العمل المالي. تهدف الممارسات الموضحة بهذه الإرشادات إلى أن تكون بمثابة أمثلة يمكن أن تسهل عملية تطبيق هذه الالتزامات على نحو يتطابق مع معايير مجموعة العمل المالي.

¹ طالعوا المراجع للاطلاع على قائمة بالأعمال ذات الصلة التي أصدرتها مجموعة العمل المالي، والتقييمات على المستوى الوطني المتوفرة على الانترنت وغيرها من المعلومات ذات الصلة. الملحق 3 يحتوي على ملخصات لإجراءات تقييم مختارة على المستوى الوطني.

² توجد تسعة أوراق إرشادات قطاعية على موقع ويب مجموعة العمل المالي www.fatf-gafi.org. ستتم مراجعة هذه الإرشادات بعد اعتماد التوصيات المعدلة لمجموعة العمل المالي في شهر فبراير/شباط 2012.

4. وقد تم تنظيم هذه الإرشادات على النحو التالي:

- القسم (1) هذا يوضح غرض هذه الإرشادات ونطاقها ووضعيتها، علاوة على توضيح للالتزامات الرئيسية لمجموعة العمل المالي المتعلقة بتقييم مخاطر غسل الأموال/ تمويل الإرهاب على أي مستوى.
- القسم (2) يوضح المبادئ العامة التي ينبغي أخذها بالاعتبار عند القيام بتقييم لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على مستوى الدولة أو المستوى الوطني.
- القسم (3) يناقش كيفية تنظيم تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني، ووتيرته، والبيانات والمعلومات التي يمكن استخدامها أثناء القيام بهذا التقييم.
- القسم (4) يقدم نظرة عالية المستوى للمراحل الثلاث الرئيسية التي تنطوي عليها عملية تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب (تحديد المخاطر، والتحليل، والتقييم).
- القسم (5) يدرس مردود تقييم المخاطر ونشر نتائجها.
- تحتوي الملحقات بهذا المستند على معلومات إضافية تتعلق بتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب بما في ذلك ملخصات لتقييمات مختارة على المستوى الوطني.

1.2 الالتزامات الرئيسية لمجموعة العمل المالي وقرارتها بخصوص تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

5. من المهم أن يكون لدى مستخدمي هذه الإرشادات فهمٌ للالتزامات الواردة بالتوصية رقم 1 والمذكرة التفسيرية الخاصة بها. يوفر هذا القسم توضيحا عاما لهذه الالتزامات. لمزيد من التفاصيل، يجب الإشارة إلى نصوص التوصية رقم 1 ومذكرتها التفسيرية، علاوة على أسلوب التقييم الخاص بمجموعة العمل المالي.³
6. **التوصية رقم 1:** يوضح نص التوصية رقم 1 عددا من المبادئ الأساسية المتعلقة بتقييم المخاطر. أولا، تدعو التوصية كل الدول إلى "تحديد وتقييم وفهم" مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب التي تواجهها، وتنص على أنه ينبغي للبلدان أيضا أن تعين "سلطة أو آلية لتنسيق إجراءات تقييم المخاطر". إن هدف المعيار هو ضمان قدرة الدول على تخفيف مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب الخاصة بها بشكل فعال، وعلى أن يهدف تقييم المخاطر بشكل واضح إلى أن يكون بمثابة الأساس لتطبيق النهج القائم على تفادي المخاطر، أي "ضمان أن تكون التدابير... مناسبة للمخاطر التي تم تحديدها". ويضيف نص التوصية أن "النهج [القائم على تفادي المخاطر]" (وبالتالي عملية تقييم المخاطر التي يستند إليها) يجب أيضا أن يكون "أساسا ضروريا" لتوزيع موارد مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب بشكل فعال. وعلاوة على ذلك، تشير التوصية إلى أن عمليات تقييم المخاطر التي تقوم بها الدول يجب أن تُستخدم لتحديد المخاطر العالية والمخاطر المنخفضة التي من ثم يمكن التعامل معها من خلال تطبيق معايير معززة أو السماح بتدابير مبسطة، على التوالي. وتخلص التوصية إلى الاشتراط على المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة أن تكون قادرة على تحديد مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب وتقييمها واتخاذ إجراءات فعالة لتخفيف هذه المخاطر.
7. **المذكرة التفسيرية للتوصية رقم 1:** توفر المذكرة التفسيرية للتوصية رقم 1 مزيدا من التفاصيل عن حاجة الدول لتقييم

³ طالعوا موقع ويب مجموعة العمل المالي (www.fatf-gafi.org) للاطلاع على هذه النصوص.

مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب الخاصة بها وعن الأغراض التي يجوز استخدام هذا التقييم فيها⁴. وعلى وجه الخصوص، تؤكد المذكرة على أن الغاية من النهج القائم على تفادي المخاطر هو ضمان أن تكون تدابير مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب متناسبة مع "المخاطر التي تم تحديدها"، علاوة على تمكين عملية اتخاذ القرار حول تخصيص الموارد بشكل فعال. وتنص المذكرة التفسيرية للتوصية رقم 1، عند تناولها بالتفصيل الالتزامات والقرارات المحددة الخاصة بالدول، على أنه ينبغي للدول اتخاذ خطوات لتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب الخاصة بها على "أساس مستمر". إن غايات العملية على مستوى الدولة هي: (1) توفير المعلومات للتحسينات المحتملة على نظام مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب، ويشمل ذلك التحسينات عن طريق وضع أو تدريج سياسات وطنية لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب؛ (2) المساعدة على وضع الأولويات لتخصيص موارد مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب بواسطة السلطات المختصة، بما في ذلك تغذية أية عمليات تقييم للمخاطر تقوم بها هذه السلطات المختصة (مثلاً، المشرفون)؛ و (3) تغذية أية عمليات تقييم لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب تقوم بها المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة. يشير نص المذكرة التفسيرية إلى أنه ينبغي للمشرفين، بموجب التوصيات رقم 26 و28، أن يراجعوا عمليات تقييم المخاطر التي قامت بها المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة وأن يأخذوا نتيجة هذه المراجعة بالاعتبار عند قيامهم بالإشراف. يضيف نص المذكرة التفسيرية رقم 1 أيضاً أنه يجب أن يتم تحديث تقييمات المخاطر على مستوى الدولة بشكل مستمر، كما يجب مشاركة المعلومات الملائمة بين كافة السلطات المختصة والهيئات ذاتية التنظيم والمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة.

8. في حالات تحديد المخاطر العالية والمخاطر المنخفضة، فإن عمليات التقييم على مستوى الدولة تكون لها أدوارٌ محددة: عندما تحدد الدول مخاطر عالية، يجب عليها التأكد من أن أنظمة مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب الخاصة بها تعالج هذه المخاطر. وعندما تحدد الدول مخاطر منخفضة، يجوز لها أن تقرر السماح بتدابير مبسطة تُطبق فيما يتعلق ببعض توصيات مجموعة العمل المالي.

1.3 المفاهيم والمصطلحات الرئيسية ذات الصلة بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

9. عند مناقشة تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب، من المفيد أن يكون هناك فهمٌ مشترك للمفاهيم والمصطلحات الرئيسية التي ستستخدم في هذه الإرشادات. تأتي الكثير من هذه المفاهيم والمصطلحات من مجال *إدارة المخاطر*، وهي عملية تُستخدم في القطاع العام والخاص على حد سواء لتساعد في اتخاذ القرار. وبينما يوجد شرحٌ مفيد للكثير من مفاهيم إدارة المخاطر في أماكن أخرى⁵، إلا أن استخدامها في هذه الإرشادات قد تمت موائمتها لحالة معينة متمثلة في تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني. على أية حال، وبشكل عام، ينطوي تقييم المخاطر على وضع التدابير الملائمة لتخفيف أو تخفيض مستوى مخاطر محدد إلى مستوى أقل أو مقبول.

10. لأغراض تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني، تستخدم هذه الإرشادات المفاهيم الرئيسية التالية:

- **المخاطر:** يمكن النظر إليها باعتبارها دالة لثلاث عوامل: التهديد، وجوانب الضعف، والعواقب. إن تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب هو نتيجة أو عملية تستند إلى منهجية، اتفقت عليها الأطراف المعنية، وتسعى لتحديد وتحليل وفهم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب وتعمل بمثابة الخطوة الأولى لمعالجة هذه المخاطر. من الناحية المثالية، ينطوي تحليل المخاطر على إصدار أحكام بخصوص التهديدات وجوانب الضعف والعواقب التي يتم مناقشتها فيما يلي.

⁴ الحاشية رقم 1 للمذكرة التفسيرية للتوصية رقم 1 تقر بشكل محدد أنه يتعين الأخذ بالاعتبار القيام بتقييم للمخاطر يتعدى المستوى الوطني، حيثما كان ذلك ملائماً. وعليه يجب ملاحظة أن المبادئ العامة المنصوص عليها بهذا المستند، والتي تنطبق على تقييم المخاطر الذي تقوم به الدول على المستوى الوطني، يجوز أيضاً أن تكون ملائمة لتقييم المخاطر الذي يتم على مستوى يتعدى المستوى الوطني. طالعوا القسم 2 للاطلاع على مزيد من النقاش حول هذه المسألة.

⁵ طالعوا على سبيل المثال أيزو ISO (2009a)، (2009b)، (2009c) [طالعوا المراجع].

- **التهديد:** عبارة عن شخص أو مجموعة من الناس، أو شيء، أو نشاط، من المحتمل أن يتسببوا في الحاق الضرر، على سبيل المثال، بالدولة أو المجتمع أو الاقتصاد، إلخ. وفي سياق غسل الأموال/تمويل الإرهاب، يشمل هذا الأمر المجرمين، والجماعات الإرهابية ومن يسهلون أعمالهم، وأموالهم، علاوة على أنشطة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب السابقة أو الحالية أو المستقبلية. تم وصف **التهديد** آنفا باعتباره أحد العوامل المرتبطة بالمخاطر، وعادة ما يكون بمثابة نقطة البداية الضرورية لتطوير وفهم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب. لهذا السبب، فإن فهم البيئة التي يتم فيها ارتكاب الجرائم الأصلية ويتم فيها توليد عائدات الجريمة - من أجل تحديد طبيعتها (وإذا كان ممكنا، تحديد حجمها أو كميتها)، يُعتبر أمرا ضروريا للقيام بتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب. وفي بعض الحالات، ربما تعمل بعض أنواع تقييم المخاطر بمثابة البادئة لتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب.⁶
- إن مفهوم **جوانب الضعف** كما هو مستخدم في تقييم المخاطر يشتمل على تلك الأشياء التي يمكن أن يستغلها التهديد أو التي يمكن أن تدعم أو تسهل أنشطته. في سياق تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب، فإن النظر إلى **جوانب الضعف** باعتبارها مختلفة عن **التهديد** يعني التركيز، على سبيل المثال، على العوامل التي تمثل جوانب الضعف في أنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب أو سمات معينة في البلد. وقد تشمل جوانب الضعف أيضا السمات الخاصة بقطاع معين، أو مُنتج مالي أو نوع خدمة بحيث تجعلها جاذبة لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.
- **العواقب:** تشير إلى التأثير أو الضرر الذي يُحدثه غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، ويشمل تأثير النشاط الأساسي الإجرامي أو الإرهابي على الأنظمة والمؤسسات المالية، علاوة على الاقتصاد والمجتمع بشكل أعم. يمكن أن تكون عواقب غسل الأموال/تمويل الإرهاب قصيرة أو طويلة المدى بطبيعتها، كما يمكن أن تتعلق بمجموعات سكانية أو مجتمعات محددة أو بيئة الأعمال أو المصالح الوطنية أو الدولية، علاوة على سمعة وجاذبية القطاع المالي بالدولة. كما ذُكر أعلاه، فإن تقييم المخاطر من الناحية المثالية ينطوي على إصدار أحكام حول التهديدات وجوانب الضعف والعواقب. نظرا للتحديات التي تنطوي عليها عملية تحديد أو تقدير عواقب غسل الأموال/تمويل الإرهاب، فإنه من المقبول أن مسألة تضمين العواقب في عمليات تقييم المخاطر قد لا تنطوي على أساليب متقدمة بشكل خاص، وأنه يجوز للدول بدلا عن ذلك أن تقرر التركيز بشكل أساسي على الحصول على فهم شامل للتحديات التي تواجهها وجوانب الضعف بها. إن الأمر الرئيسي هو أن تتبع عملية تقييم المخاطر أسلوبا يحاول تمييز حجم مختلف المخاطر حتى يساعد ذلك على وضع أولويات لجهود تخفيف المخاطر.

1.4 مستخدمو تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

11. وفي نهاية المطاف، يجب أن يلبى شكل عمليات تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب ونطاقها وطبيعتها احتياجات مستخدميها - سواء كانوا من واضعي السياسات، أو المشرفين، أو الإدارات العاملة، أو المؤسسات المالية، أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة، إلخ. ويختلف عدد وتنوع مستخدمي التقييم بحسب الغرض الذي من أجله تم التقييم، إلا أن مستخدمي تقييم المخاطر المعتادين يشملون الآتي:

- واضعو السياسات وغيرهم من السلطات لكي يقوموا، على سبيل المثال، بوضع سياسات وطنية لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب، واتخاذ قرارات منطقية حول الإطار القانوني والتشريعي، وتخصيص الموارد للسلطات المختصة على أساس التوصية رقم 2 لمجموعة العمل المالي.

⁶ أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إرشادات حول إعداد واستخدام تقييم مخاطر الجرائم الخطيرة والجريمة المنظمة ("دليل الجرائم الخطيرة والجريمة المنظمة")، الذي يوفر معلومات مفيدة حول القيام بتقييم المخاطر الوطنية المتعلقة بالجرائم الخطيرة والجريمة المنظمة.

- الوكالات العاملة، بما فيها أجهزة إنفاذ القانون وغيرها من سلطات التحقيق، و وحدات المعلومات المالية، ووكالات أمن الحدود، إلخ.
- واضعو اللوائح التنظيمية، والمشرفون، والهيئات ذاتية التنظيم.
- المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، والتي يُعتبر تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب مصدرا جوهريا لها⁷ يساهم في تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب الخاص بها علاوة على التزاماتها المتعلقة بتفادي المخاطر.
- المنظمات غير الهادفة للربح.
- مقيّمو وهيئات تقييم عمليات مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب بشكل عام، علاوة على أصحاب المصلحة الدوليين الآخرين.
- الجمهور والأكاديميون وأشخاص معينون، إلخ.

⁷ بموجب معيار مجموعة العمل المالي، يُتوقع من الدول أن توفر المعلومات الملائمة بخصوص تقييم المخاطر الوطنية الخاص بها للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، لهذا الغرض.

2. المبادئ العامة للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

12. يمكن الأخذ بالاعتبار المبادئ العامة المنصوص عليها أدناه عندما تعتزم الدولة أن تقوم بأي نوع من أنواع تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب. تشمل هذه المبادئ الاعتبارات الخاصة بغرض ونطاق التقييم، علاوة على الإجراءات التي تتم من خلالها عملية التقييم، ومراحل تقييم المخاطر، والمشاركين، والمستخدمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، والمعلومات التي يجوز استخدامها، والمحصلة النهائية لعملية التقييم.

13. تعتمد طبيعة ومنهجية التقييم، والمشاركين فيه والمعلومات المطلوبة، على غرض ونطاق التقييم. ليست هناك منهجية واحدة أو جامعة للقيام بعملية تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب. وعليه، فإن هذه الإرشادات لا تدافع عن استخدام أية منهجية أو إجراءات معينة. تهدف هذه الإرشادات إلى تقديم شرح عام لعملية تقييم المخاطر كما يمكن القيام بها عند البحث في المخاطر المتعلقة بغسل الأموال/تمويل الإرهاب، والاعتبارات والأدوات العملية التي تأخذها الدول بالاعتبار عندما تقوم بتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب الخاصة بها.⁸

2.1 الاتفاق الواضح على الغرض

14. قبل الشروع في أي نوع من أنواع تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب، يجب على الأطراف المعنية، بما في ذلك الأطراف التي تقوم بالتقييم - والمستخدمين النهائيين عندما يكون ذلك ملائماً، أن تتفق على غرض التقييم ونطاقه. كما يجب وضع توقعات حول كيفية ربط النتائج بفهم المخاطر على المستوى الوطني. وبشكل عام، تهدف عمليات تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب إلى مساعدة الدولة على تحديد مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب التي تواجهها، وتقييمها، وفهمها في نهاية المطاف. وعلى أية حال، يجوز للدولة أن تضع أهدافاً أكثر صلابة لعملية تقييم مخاطر معينة، مثل تزويد المعلومات لعملية وضع سياسة أو استخدام الموارد بواسطة المشرفين وأجهزة إنفاذ القانون وغيرها من السلطات المختصة. يمكن لفهم حجم وتأثير المخاطر التي تم تحديدها أن يساعد أيضاً في تحديد المستوى والطبيعة المناسبين لضوابط مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب التي تُطبق على مُنتج أو قطاع معين. نظراً لتنوع المستخدمين المحتملين وتباين التوقعات، فمن الضروري منذ البداية أن يكون هناك وضوح حول سبب القيام بالتقييم، والأسئلة التي يجب أن يجيب عنها، والمعايير التي سستخدم للإجابة عن هذه الأسئلة، والقرارات المحتملة التي سيقوم التقييم بتغذيتها بالمعلومات.

15. يجوز أن ترتبط عمليات تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب بالتخطيط الاستراتيجي وربطها بإجراءات وقرارات محددة. على سبيل المثال، يمكن لتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب أن يكون بمثابة مُدخَل لاستراتيجية أو سياسة وطنية لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب، وذلك كجزء من الإجراءات المحلية للدولة والخاصة بمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. ستختلف أغراض التقييم أيضاً حسب احتياجات المستخدمين. كما يمكن لغرض ونطاق التقييم أن يحددا المنهجية التي يتعين استخدامها.

2.2 تحديد النطاق

غسل الأموال وتمويل الإرهاب

16. إن أحد الاعتبارات الرئيسية عند تحديد نطاق تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب هو تحديد ما إذا كان يجب تقييم مخاطر غسل الأموال ومخاطر تمويل الإرهاب بشكل منفصل أم كوحدة واحدة. فالعوامل المرتبطة بغسل الأموال والتي يجب أخذها بالاعتبار قد تكون مختلفة إلى حد كبير عن العوامل المرتبطة بتمويل الإرهاب. على سبيل المثال، قد تكون الأموال المستخدمة في تمويل الأنشطة الإرهابية ناجمة عن نشاط إجرامي أو مصادر قانونية. علاوة على ذلك، فإن إحدى نقاط التركيز

⁸ على الرغم من ذلك، فإن الذين يقومون بتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني قد يكسبون مزيداً من التبصر حول مفاهيم المخاطر ومنهجيتها وإجراءاتها وأدواتها، وذلك من خلال الرجوع إلى أية متطلبات لحكومتهم تتعلق بتقييم المخاطر أو من خلال الرجوع إلى معلومات أخرى تتعلق بمعايير إدارة المخاطر علاوة على النشرات ذات الصلة (طالعوا المراجع في نهاية هذا المستند للحصول على قائمة ببعض هذه المصادر).

عند مكافحة تمويل الإرهاب هي الحيلولة دون حدوث الأعمال الإرهابية في المستقبل، أما في حالة مكافحة غسل الأموال فإن النشاط الإجرامي (الجريمة الأصلية) قد حدث بالفعل. والفرق الآخر هو أن المعاملات المتعلقة بتمويل الإرهاب يمكن أن تتم بمبالغ صغيرة للغاية، وهي المبالغ التي عندما لا يُنظر إليها في سياق تمويل الإرهاب يمكن أن تكون هي نفس المعاملات التي كثيراً ما تُعتبر منطوية على مخاطر غسل أموال منخفضة. وعليه، يجوز للدول أن تقيم مخاطر غسل الأموال ومخاطر تمويل الإرهاب بشكل منفصل.⁹

تقييم المخاطر على المستوى الوطني، والذي يتعدى المستوى الوطني، ودون الوطني

17. كما جاء في كافة هذه الإرشادات، يجوز القيام بتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على مستويات مختلفة ولأغراض ونطاقات مختلفة، ويشمل ذلك التقييم على مستوى يتعدى المستوى الوطني (لمجموعة من الدول)، والمستوى الوطني (مستوى الدولة)، وعلى المستوى دون الوطني (قطاع أو إقليم أو وظيفة معينة ضمن الدولة) على الرغم من أن الالتزام الأساسي نحو تقييم وفهم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب يقع على عاتق الدولة نفسها. لكي تكون عمليات التقييم التي تمت على مستويات أخرى مفيدة في تقييم وفهم المخاطر على المستوى الوطني، يجب أن تكون ذات صلة بعضها ببعض على نحو ثابت، رغم أنه من المعلوم أن هذا ربما لا يكون ممكناً في كل الحالات نسبة لطبيعة مخاطر معينة وأسلوب التقييم المحدد الذي تم استخدامه. على سبيل المثال، فالترابط القائم بين تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني وتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب لقطاعات معينة، يمكن أخذه بالاعتبار على النحو التالي:

- حالات المخاطر العالية والمخاطر المنخفضة، التي حددتها السلطات المختصة من خلال تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني، يجب من الناحية المنطقية أن تؤثر على، أو تؤكد، الخيارات المتعلقة بحالات المخاطر الأعلى أو الأقل أو المنخفضة والمتعلقة بالنهج القائم على تفادي المخاطر بالشكل الذي تطبقه المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة، وأن يقوم المشرفون أو الهيئات ذاتية التنظيم بالإشراف عليه.
- إن قيام المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة بالتدقيق المستمر على المخاطر التي تواجهها (بخصوص نوع العملاء، والمنتجات، إلخ.) والذي تقوم الهيئات الإشرافية بمراقبته، سيكون من المحتمل أن يساهم في، أو يؤكد، تحديد مستويات المخاطر في سياق تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني.

18. من حيث المبدأ، يمكن أن يتكون تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب من مختلف أنواع عمليات التقييم، كما يمكن دمج المستويات المختلفة مع بعضها البعض لتشكيل فهما للمخاطر على المستوى الوطني، بحيث تساهم كل عملية تقييم محدودة النطاق في تكوين الصورة الكاملة. على سبيل المثال، قد يكون بإمكان القائمين بتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب أن يعتمدوا على عمليات تقييم مختلفة (مثلاً، عمليات التقييم التي أجراها المشرفون والهيئات ذاتية التنظيم بخصوص مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب في القطاع المالي وقطاع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، وعمليات تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب التي أجرتها المؤسسات العاملة في القطاع المالي وقطاع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، وعمليات تقييم التهديد التي أجرتها أجهزة إنفاذ القانون و وحدات المعلومات المالية على غسل الأموال¹⁰ وتمويل الإرهاب، وعمليات تقييم جوانب الضعف في غسل الأموال/تمويل الإرهاب في قطاع المنظمات غير الهادفة للربح أو الشخصيات الاعتبارية أو الترتيبات، وأية عمليات تقييم لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب تتم على مستوى الدولة في نظام اتحادي)، وذلك لتشكيل فهم على المستوى الوطني لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب.

19. قد يعتمد الأسلوب الذي تتبعه كل دولة أيضاً على إطار الدولة الخاص بالتنسيق والتعاون في مسائل مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. فعلى سبيل المثال، قد يكون من الأنسب في بعض الحالات جمع كافة المساهمين ذوي الصلة، أو جمع العديد منهم، لإجراء تقييم واحد لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني. كما يُبَسِّط هذا الأمر الحاجة إلى موازنة ومقارنة أنواع مختلفة من التقييمات ويسمح بمزيد من التبادل المباشر للمعلومات بين المساهمين. وفي حالات أخرى،

⁹ لأغراض تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب، تناقش هذه الإرشادات المؤشرات أو العناصر المرتبطة بغسل الأموال/تمويل الإرهاب في القسم 4 تحت تفسيرات تحديد المخاطر وتحليلها. كما توجد قوائم أخرى ذات صلة في الملحقين I و 2.

¹⁰ مرة أخرى، فإن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2010) المذكور أعفا قد يكون جهة ملائمة بهذا الخصوص.

عندما تكون مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب متنوعة وتختلف من إقليم لآخر، أو عندما يتوجب على السلطات المختصة أن تتعامل مع مخاطر محددة أو يتعين عليها أن تقوم بتقييم لتبرر الاستثناءات على أساس وجود مخاطر منخفضة لغسل الأموال/تمويل الإرهاب، قد يكون من الأنسب القيام بأعمال تقييم للمخاطر تكون مركزة أو قطاعية أو مواضيعية، والتي من ثم ستستخدمها السلطات الوطنية في تشكيل فهم لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني.

20. إن حجم الدولة وتعقيدها، وبيئة غسل الأموال/تمويل الإرهاب فيها، ونسج وتقدم نظام مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب بها، تؤثر أيضا على الكيفية التي تقوم بها الدولة بتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب الخاصة بها. من الناحية المثالية، يجب على تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني أن يسعى للتركيز على المخاطر على المستوى الكلي التي تؤثر على نظام مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. على سبيل المثال، يجوز أن يركز التقييم على احتمالات استغلال القطاعات بدلا من المؤسسات الفردية، أو مدى كفاية الموارد عبر مجموعة مرتبطة من السلطات المختصة بمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب بدلا من السلطات الفردية، وهلم جرا. إن درجة الجمع أو الفصل بين المخاطر التي يتعين التركيز عليها ستكون خاصة بكل دولة.

شمولية التقييم

21. بغض النظر عن الأسلوب المتبع، ننصح الدول بأن تتأكد من أن يكون تقييمها لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب شاملا بدرجة كافية توفر صورة كاملة عن مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني في كافة نظم مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. من الناحية المثالية، يجب أن تشمل هذه الصورة اتساعا وعمقا كافيين بخصوص التهديدات المحتملة وجوانب الضعف وتبعاتهما، وذلك لمعالجة مسألة الغرض من التقييم ونطاقه. وعليه، فإن نطاق التهديدات وجوانب الضعف المتعلقة بأي تقييم معين سوف تختلف حسب نطاق التقييم (على المستوى الوطني، أو الإقليمي، أو القطاعي، إلخ)، إلا أنه ينبغي للدولة أن تتأكد من أن كافة المخاطر ذات الصلة قد وُضعت بالاعتبار عند دمج نتائج مختلف أنواع التقييمات، وذلك للتوصل إلى مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني. عندما توجد فجوات في المعلومات أو صعوبات في التوصل إلى استنتاجات، سيكون من المفيد إمكانية إدراك ذلك في تقييم المخاطر، وبالتالي تصبح هذه الأمور مجالات تتطلب مزيدا من العمل في المستقبل. علاوة على ذلك، فعدم اليقين الناجم عن نقص المعلومات قد يرفع في حد ذاته بيان المخاطر في المسألة قيد البحث. يتعين على المسؤولين عن تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب، عند سعيهم لتشكيل صورة شاملة، أن يحددوا أوجه النقص هذه ويقروا بها عندما يتخذون قرارا بخصوص المخاطر التي يمكن لهم أن يقيموها. قد تتمكن عمليات تقييم المخاطر المستقبلية من السعي للحصول على مصادر معلومات جديدة أو بديلة تسمح بإجراء تقييم في مجالات ربما لم يتم تقييمها بشكل كافٍ أو كامل في المهمة السابقة.

2.3 الحاجة إلى التزامات على مستوى عالٍ تجاه عملية تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

22. قبل إجراء تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب، يجب أن تكون هناك إرادة سياسية للقيام بهذا العمل والتأكد من أنه بالإمكان تحقيق غايات التقييم. يمكن البرهنة على هذه الإرادة السياسية من خلال التزام واضح من مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى بعملية تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب. يتعين على هؤلاء المسؤولين أن يدركوا، ويفهموا، ويقروا بأية مخاطر لغسل الأموال/تمويل الإرهاب موجودة بدولتهم، وكيف يمكن لهذه المخاطر أن تكون مختلفة عن التهديدات الإجرامية والإرهابية الأكبر حجما. يجب تجنب الحالات التي لا يقوم فيها المسؤولون الحكوميون (أو السلطات المختصة) بشكل متعمد بتحديد مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب في بلدهم (أو يقوموا عمدا بتحديد مخاطر معينة باعتبارها مخاطر منخفضة) لاعتقادهم بأن الإقرار بوجود مخاطر قد يضر بسمعتهم أو يكون له أثر سلبي على الاستثمار في البلد وعلى قطاعها المالي.¹¹ لذلك فإن إصدار الأحكام الملزمة وإحداث التوازن أمران مهمان في عملية تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب وذلك للحيلولة دون وقوع العملية أو خضوعها أكثر من اللازم لتأثير نهج سياسة معينة، أو إصلاح تشريعي، أو أجنحة إحدى الإدارات، أو توفير الموارد، أو الضغط بواسطة أصحاب مصلحة معينين.

¹¹ الأمثلة على الحالات التي كثيرا ما لا يتم فيها الإقرار بوجود مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب تشمل الحالات التي يكون بالدولة نفسها نشاط إجرامي أو إرهابي ضئيل ولكن جوانب الضعف بها تجذب الأموال الأجنبية لأنشطة الغسيل أو التمويل، أو يقوم سكانها بإرسال أموال إلى الخارج لدعم الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية.

3. التنظيم والمعلومات

3.1 تخطيط وتنظيم تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

23. عند وضع إجراءات تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب، قد تقرر بعض الدول تشكيل فرقة عمل رسمية من وكالات متعددة، أو ما شابه ذلك، للإشراف على عملية تقييم المخاطر الخاصة بها. تُعتبر مناقشات المائدة المستديرة، وفرق عمل الخبراء، وفرق عمل الوكالات والهيئات المعنية، أمثلة أخرى عن الكيفية التي يمكن بها تنظيم العملية. من المفيد أن تكون العملية جامعة وتعاونية بقدر الإمكان. وعلى أية حال، يجب من الناحية المثالية أن يكون هناك تحديد وتعيين واضح للوكالة أو المنظمة أو "فريق العمل" المسؤول عن قيادة وتنسيق العملية. طالعوا الملحق 3 الذي يحتوي على أمثلة عن عمليات التقييم على المستوى الوطني للوقوف على الطرق المحددة التي قامت بها الدول لتنظيم عمليات التقييم لديها.

24. كما ذكر بالقسم السابق، فإن غرض ونطاق التقييم المعين من المحتمل أن يحدد تشكيل "فريق" تقييم المخاطر. إن الاجتماعات، والمقابلات، وجمع البيانات، والتحليل المتعلق بمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني يمكن أن تكون عمليات مطوّلة، خاصة إذا كان هناك عدم اتفاق بين السلطات المختصة حول التهديدات وجوانب الضعف. لذلك قد يكون من المفيد وجود خطة مشروع واضحة توضح العملية وأدوار ومسؤوليات مختلف الشركاء في تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب بالبلد. علاوة على ذلك، سيكون من المفيد القيام بتقييم للمتطلبات المحتملة من الموارد ليتسنى القيام بتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب.

25. هناك عمليات مختلفة يمكن للدولة من خلالها أن تتوصل إلى فهم مدعوم بالمعلومات عن المخاطر التي تواجهها - سواء في حالة معينة أو بشكل عام. وهذا يشمل منهجيات تنازلية (تنتج عن إطار أو نظام أحادي مُنسّق) ومنهجيات تصاعدية (بناء تقييم على المستوى الوطني من أعمال تقييم مجزأة تنطوي على نطاق أصغر). كما يشمل أيضا عمليات أساسية قد تكون فهما للمخاطر على نحو متزايد وذلك، على سبيل المثال، من خلال البدء بعملية تقييم محدودة أو ذات تركيز محدد ومن ثم توسيعها بشكل متدرج وفي ذات الوقت التعلم من التجربة المستقاة من العمل السابق.

3.2 مصادر المعلومات

المساهمون في عمليات تقييم المخاطر

26. بينما يمكن القيام ببعض جوانب تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب من خلال عملية تنطوي على وكالة واحدة، إلا أنه في معظم الأحيان من غير المحتمل أن تمتلك هيئة واحدة، وبمفردها، كل المعلومات والبيانات الضرورية للقيام بهذه المهمة على المستوى الوطني بالشكل الملائم. لذا يُنصح بأن تضم عملية تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني نطاقا واسعا من الإدارات والوكالات وغيرها من التنظيمات ذات الصلة ضمن الحكومة (المستويات الفدرالية وغيرها حسبما ينطبق) والتي لديها مسؤوليات أو خبرة، أو كليهما، بخصوص مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. وهذا يشمل الجهات التي لديها معرفة عن أنواع ونطاق الجرائم التي تولد عائدات، والجهات التي بإمكانها تحديد جوانب الضعف في نظام مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب، علاوة على الجهات التي لديها معلومات جوهرية ذات علاقة بالأمر. المساهمون الذين يمكن أن يوفرُوا معلومات ضرورية لعملية تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني يشملون ما يلي (طالعوا أيضا الشكل رقم 1):

■ هيئات وضع السياسات: يجب ضم هيئات وضع السياسات، حيثما كان ذلك ملائما، في عملية

تقييم المخاطر - ليس بالضرورة كمزودي معلومات، بل باعتبارهم المستخدمين الرئيسيين لتقييم المخاطر - وذلك لضمان أن تتعامل عمليات تقييم المخاطر بشكل كافٍ مع الأسئلة عالية المستوى ولضمان تحديد أية انعكاسات لتقييم المخاطر على مراجعة السياسة الوطنية الخاصة بمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. هذه الهيئات لديها دورٌ معين تلعبه في المساعدة على تشكيل نطاق عملية تقييم المخاطر.

■ **أجهزة إنفاذ القانون وسلطات الادعاء** (تشمل الشرطة، وإدارة الجمارك/مراقبة الحدود، ووكالات الاستخبارات الجنائية حيثما يكون ذلك ملائماً): هذه السلطات العاملة قد تتمكن من توفير معلومات عن قضايا محددة تتعلق بالمجال المحدد الذي يتم تقييمه وقد تساعد أيضاً، حيثما كان ذلك ممكناً، في تقدير عائدات الجريمة بناءً على المعلومات المتعلقة بالجرائم الأصلية. لذلك فمن المحتمل أن تلعب هذه السلطات دوراً مركزياً كمصدر معلومات للعملية. وقد تكون لديها أيضاً إحصائيات عن غسل الأموال/تمويل الإرهاب تتعلق بالتحقيقات والملاحظات القضائية والإدانات والأصول التي تم احتجازها أو مصادرتها أو استردادها أو تقاسمها، وغير ذلك من طلبات التعاون (الدولية)، أو تكون لديها معلومات عن أساليب عمل المجرمين والتي تم الحصول عليها أثناء أحد التحقيقات. وقد يكون بإمكانها أيضاً توفير معلومات عن التوجهات والمخاطر الجديدة التي تم اكتشافها أثناء التحقيقات، علاوة على المساعدة في تحديد جوانب الضعف.¹²

■ **أجهزة الاستخبارات و/أو الأمن:** قد تكون هذه الأجهزة ذات صلة على نحو خاص بأعمال تقييم الإرهاب وتمويل الإرهابيين، حيث تأتي معظم المعلومات المتوفرة عن التهديدات من مصادر استخبارية.¹³ وقد تكون هذه الأجهزة أيضاً بمثابة مراكز خبرة في التحليل الاستخباري، ويمكنها أن تقوم بمراجعة خارجية لتقييم المخاطر أو التهديد، أو التحقق من صحتها، وذلك باستخدام التحليل الاستخباري ومنهجيات التقييم حيثما توفرت هذه الأمور. وقد يكون بإمكانها أيضاً المساعدة في تحديد جوانب الضعف.

■ **وحدات المعلومات المالية:** إن وحدات المعلومات المالية في وضع مثالي يُمكنها من تحديد التهديدات، وجوانب الضعف، وأساليب غسل الأموال/تمويل الإرهاب، والأساليب والتوجهات - بما فيها الأنماط الجديدة، وذلك على أساس تقارير المعاملات المشبوهة وغيرها من المعلومات التي تتلقاها علاوة على التحليل الاستراتيجي الذي تجريه.¹⁴ قد يمكن لوحدات المعلومات المالية أن تستقي معلومات من قاعدة بياناتها حول منتجات معينة أو أنواع معاملات معينة يمكن تحويلها إلى قضايا تم سحب المعلومات المصنفة منها و/أو تجميع البيانات للكشف عن وجود توجه معينة. يمكن تكملة هذه المعلومات بإحصائيات عن عمليات الإبلاغ عن المعاملات التي قدمتها الجهات المبلّغة.

■ **السلطات التنظيمية والإشرافية** (تشمل، على سبيل المثال، الهيئات ذاتية التنظيم أية وحدات معلومات مالية تضطلع بمثل هذه المسؤوليات) كثيراً ما تتمتع بحصولها على صورة واضحة عن المؤسسات الخاضعة للتنظيم بخصوص مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب في دولها. وهذه السلطات، من خلال قيامها بعمليات تفتيش ورقابة تتعلق بمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب - سواء في مواقع العمل أو خارجها، تكتسب معرفة متفردة عن جوانب الضعف المحددة المتعلقة بأنواع المؤسسات والمنتجات والمعاملات (بما فيها تلك التي تكون بطبيعتها عابرة للحدود) والعملاء الذين يمكن أن تكون لهم علاقة بغسل الأموال/تمويل الإرهاب، كما أنها تكون قادرة على تقييم سياسات وإجراءات وضوابط قطاع ما. وبالتالي تكون هذه السلطات في وضع يمكنها من إعطاء وجهات نظر عما إذا تم تحديد وإدارة مخاطر معينة بشكل كافٍ.

¹² قد تتوفر بعض هذه المعلومات من سلطات أخرى مثل وزارات العدل وغيرها من الوكالات.

¹³ على أية حال، قد ينطوي هذا الأمر على معلومات ذات طبيعة حساسة تحد من تبادل المعلومات بواسطة الأجهزة الاستخبارية أو الأمنية.

¹⁴ طالعوا المذكرة التفسيرية رقم 29 التي توضح دور وحدة المعلومات المالية في إجراء تحليل استراتيجي ودورها في وضع سياسات وغايات للوكالات الأخرى ضمن نظام مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. وفي ذات الوقت، قد يكون من المستحسن عدم الاعتماد بشكل كبير أو كلي على إحصائيات وحدات المعلومات المالية إذ أنها كثيراً ما تكون مُستخلصة من الاشتباه في نشاط محتمل لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب وليس على قضايا حدثت بالفعل.

- **السلطات الأخرى**، مثل وزارات الخارجية (على سبيل المثال، تهديدات حددتها الأمم المتحدة) أو إدارات الإحصاء، يمكن أيضا أن تكون لديها معلومات قد تدعم عملية تقييم المخاطر، ويمكنها المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر. وعلى نفس الشاكلة، فإن الوكالات التي لديها معلومات عن أنشطة إجرامية أو جريمة أصلية معينة قد يكون بإمكانها أيضا أن تساهم (على سبيل المثال، وزارات الرعاية الاجتماعية فيما يتعلق بالاحتياط للحصول على مزايا الرعاية، وسلطات الضرائب فيما يتعلق بجرائم الضرائب، ووكالات مكافحة الفساد فيما يتعلق بالفساد، إلخ).
- **الشركاء الدوليون والأجانب**: الهيئات الإقليمية على شاكله مجموعة العمل المالي، التي تكون الدولة عضوا بها، قد تكون أيضا مصدرا مفيدا للمعلومات عن المخاطر، خاصة فيما يتعلق بالعمل الذي تم في أماكن أخرى بالإقليم لتحديد المخاطر وفهمها. وعلى نفس المنوال، يمكن للشركاء الأجانب، مثل سلطات الدول الأخرى، أن يكونوا أيضا مصدرا محتملا للمعلومات.

مشاركة القطاع الخاص وغيره من الجهات الفاعلة

27. يمكن لمشاركة القطاع الخاص أن تكون أيضا ذات قيمة في تشكيل صورة مكتملة عن مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني، كما يمكن أن تفيد عملية التقييم بعدة طرق - سواء كمصدر للمعلومات أو من خلال وجود ممثلين له يشاركون بشكل مباشر في بعض جوانب العملية إذا ارتأت الدولة أن ذلك أمرٌ ملائم. من الضروري أيضا الأخذ بالاعتبار أنه من المحتمل في بعض الأحيان أن يكون للقطاع الخاص مصالح تجارية قد تعيق عملية تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب بشكل محايد تماما. وعليه، بينما لا يكون القطاع الخاص في كافة الدول مشاركا نشطا في تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني، إلا أنه قد يكون أفضل مصدر للمعلومات في مجالات كثيرة. المساهمون من القطاع الخاص الذين يمكن أن يوفرنا معلومات ضرورية لعملية تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني يشملون ما يلي:

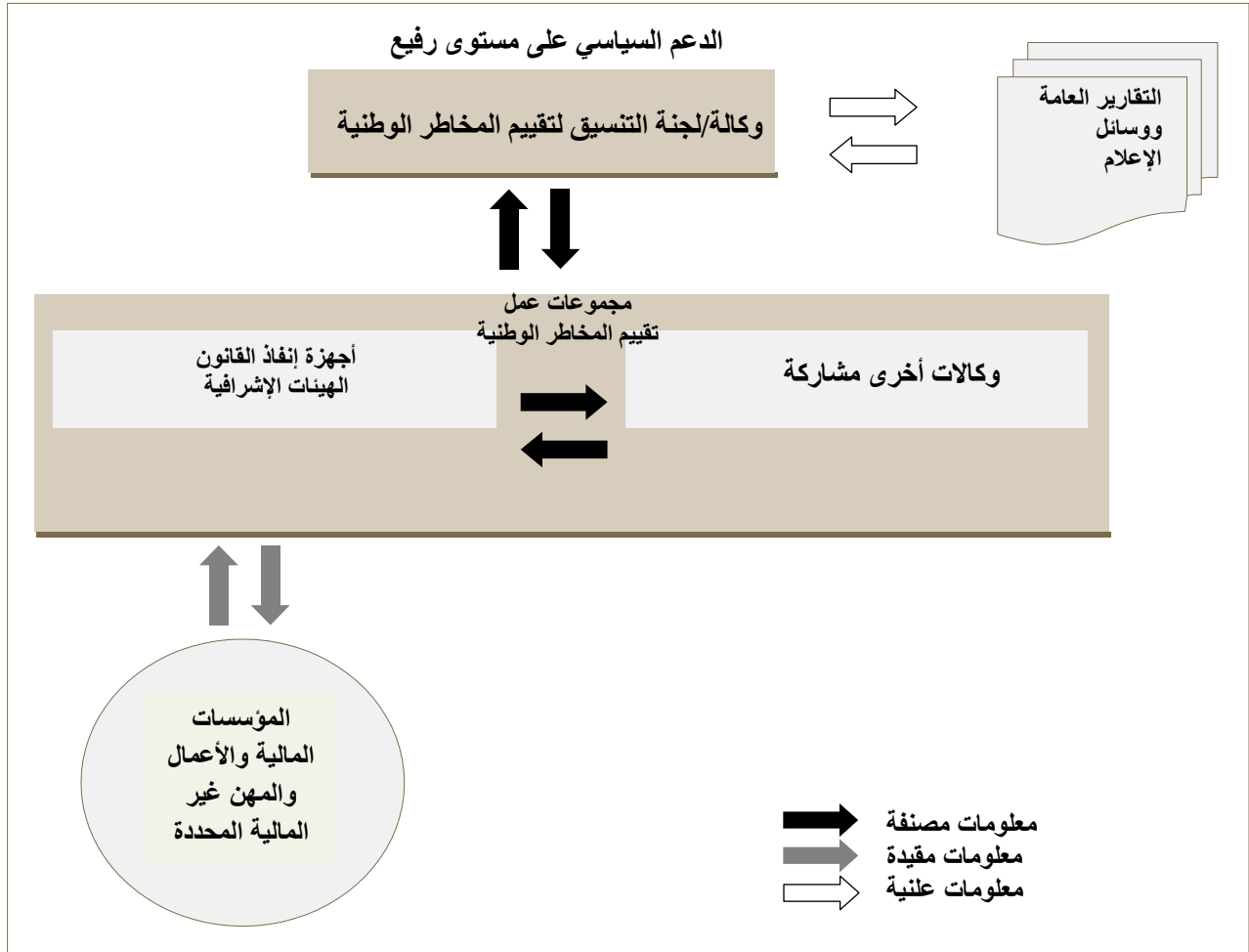
- **المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة**: عند تطبيق النهج القائم على تفادي المخاطر أثناء تطبيق التدابير الوقائية الخاصة بمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب، قد تكون المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة قد قامت مسبقا بعملياتها الخاصة لتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب، وقد تكون هذه التقييمات أيضا بمثابة مساهمة هامة لعمليات التقييم على المستوى الوطني. وبشكل أعم، قد تكون لدى المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة، وموظفيها وممثليها، معلومات قيمة عن هيكل القطاعات وتنظيمها وحجمها وزبائننا علاوة على سمات وخصائص منتجات مالية معينة، وذلك بشكل يساعد على تحديد مستوى المخاطر الماثلة ويساعد على تحديد جوانب الضعف. وكما ذكر بالمقدمة، فإن القطاع الخاص يُعتبر أيضا مستخدما رئيسيا محتملا لأي تقييم لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب يتم على المستوى الوطني. تجدر الإشارة أيضا أن التوصية رقم 1 تشترط الآن على الدول أن تكون لديها آليات لتزويد المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة بمعلومات ملائمة عن نتائج تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني.
- **الجمعيات الصناعية والهيئات ذاتية التنظيم** عندما يكون لها تمثيل عريض ومشاركة في عملية التقييم، يمكن أن توفر إحصائيات مُجمّعة وجوهرية، مثل حجم أنواع معينة من المعاملات ومعلومات على نطاق الصناعة بأكملها.
- **الجهات الفاعلة الأخرى**: الباحثون، علماء الجريمة، الجمعيات الصناعية، خبراء القطاع الخاص (على سبيل المثال، الممارسون وغيرهم ممن لديهم معرفة متعمقة بالأنشطة المالية المتخصصة)، خبراء إدارة المخاطر، المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، الأكاديميون وغيرهم من الخبراء/المتخصصين الدوليين - بإمكان هذه الجهات أن تقدم وجهات نظرها حول، على سبيل المثال، ما الذي يشكل تجارة أو اقتصادا "كثيف النقدية"،

كما يمكنها إصدار تقارير والقيام بتحليل تتعلق بغسل الأموال/تمويل الإرهاب والجرائم الأصلية. قد يكون من المفيد جدا وضع منهجيات لتقييم المخاطر، وكذلك قيام الجهات الفاعلة التي لديها خبرة في البحث العلمي بمراقبة عمليات تقييم المخاطر.

■ **المجرمون** يمكن أيضا أن يكونوا مصدرا قيما للمعلومات، خاصة في الولايات القضائية التي تعطيهم حافزا "للتوبة" أو مشاركة المعلومات في مقابل تمتعهم بمعاملة تفضيلية في نظام العدالة الجنائية. بإمكان المجرمين أن يوضحوا السبب في اختيار قطاع أو مُنتج أو معاملة معينة دون غيرها، أو (بشكل أكثر عموما) السبب في اختيار أسلوب إجرامي معين دون غيره. وبينما قد يكون من الصعب الحصول على هذه المعلومات منهم بشكل مباشر، فقد تكون هناك أساليب غير مباشرة مثل الحصول على نسخ من الدراسات التي تمت على سلوكهم، أو العمل مع سلطات السجن أو الحبس للحصول على المعلومات القيمة التي قد تكون لديهم. يمكن أيضا لتقارير المحاكم وأحكام الإدانة وسجلات المحاكمات أن تكون مصدرا غنيا للمعلومات حول دوافع غاسلي الأموال وممولي الإرهاب والأساليب التي يستخدمونها.

28. بما أن تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب المُركّز قد يستهدف قطاعا محددا، فيمكن أن يشارك عدد قليل من ممثلي القطاع الخاص (على سبيل المثال، ممثلون عن إحدى الجمعيات الصناعية أو الهيئات ذاتية التنظيم). من جهة أخرى، فإن نطاق تقييم المخاطر الشامل على المستوى الوطني يكون أكبر وقد يجذب المزيد من المشاركة من جزء أكبر من القطاع الخاص. عند القيام بعمليات تقييم على نطاق عريض لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب وتنطوي على استشارات مكثفة، يجب الأخذ بالاعتبار عوامل الوقت والموارد اللازمة لتنسيق المعلومات وتحقيق اتفاق بين الهيئات المشاركة.

الشكل رقم 1. العلاقات المتبادلة بين مختلف المساهمين في عملية تقييم المخاطر



المعلومات والأدوات المطلوبة لعمليات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

29. تعتمد نوعية عملية تقييم المخاطر إلى حد كبير على أنماط ونوعية البيانات والمعلومات المتوفرة. بينما قد تبدو عمليات التقييم الكمية (التي غالبا ما تستند إلى الإحصائيات) أكثر اعتمادية إلى حد كبير وقابلة للتكرار بمرور الزمن، إلا أن الافتقار إلى البيانات الكمية في مجال غسل الأموال/تمويل الإرهاب يجعل من الصعب الاعتماد بشكل حصري على مثل هذه المعلومات. علاوة على ذلك، قد لا يتم التعبير عن العوامل ذات الصلة، أو شرحها، بأرقام أو على نحو كمي، كما أن هناك خطرا يتمثل في أن تقييم المخاطر الذي يعتمد بشكل كبير على المعلومات الكمية المتوفرة قد يكون منحازا إلى المخاطر التي يكون من الأسهل قياسها ويقبل من شأن المخاطر التي لا تتوفر عنها معلومات كمية في متناول اليد.

30. لهذه الأسباب، فمن المستحسن تكملة تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب بمعلومات نوعية ملائمة مثل، حيثما يكون ملائما، المعلومات الاستخباراتية، وجهات نظر الخبراء، معلومات القطاع الخاص، دراسات الحالة، أعمال تقييم مواضيعية، دراسة الأنماط وغيرها من عمليات تقييم المخاطر (الإقليمية أو التي تتعدى المستوى الوطني)، علاوة على أية معلومات كمية متوفرة. وعلى نفس المنوال، يمكن تكملة البيانات الموضوعية باستقصاءات أو معلومات ذات طابع شخصي مثل مؤشرات التصور. قد ترغب الدول على المدى البعيد أن تدرس تطوير آليات جمع البيانات الكمية لديها، التي تُستخدم في تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب، وموائمتها مع معايير مجموعة العمل المالي (على سبيل المثال، التوصية رقم 33) ومع أفضل الممارسات العالمية. ومن الضروري أن تكون كافة التنظيمات المشاركة مخولة بمشاركة المعلومات التي من المحتمل أن تكون حساسة. يجب استلام هذه المعلومات وتبادلها واستخدامها بموجب إجراءات وسياسات مُتفق عليها وبموجب القوانين والنظم السارية.

31. لذلك، فمن الضروري لعمليات تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب تحديد مصادر البيانات وأنواع المعلومات والأدوات وأساليب التحليل التي ستستخدم. لكي يتسنى لتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني أن يتوصل إلى أدق النتائج، فمن المستحسن أن يستند أكبر قدر ممكن من التحليل، والنتائج ضمن التقييم، إلى معلومات موضوعية. يمكن أن تُستقى المعلومات المستخدمة في تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب من مختلف المصادر (النوعية والكمية على حد سواء). سوف يختلف توفر ونوعية المعلومات إلى حد كبير من بلد لآخر. ستكون الدول، بما فيها الدول ذات القدرات المنخفضة والتي لديها بيانات محدودة عن التحقيقات الجنائية أو المعاملات المالية، لا تزال قادرة على إجراء تقييم للمخاطر ولكن قد يتعين عليها أن تعتمد بشكل أكثر على رأي الخبراء والمصادر الدولية للبيانات بعد حصولها على كل المعلومات المتوفرة من المصادر الوطنية. وبشكل أعم، فقد يرى بعض المسؤولين أنه من المفيد استخدام خبراء مستقلين لديهم خبرة كبيرة في تقييم المخاطر لإجراء بعض جوانب تقييم المخاطر بدلا عن أن يقوموا بأنفسهم بالعملية بأسرها.

32. قد يتوصل تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب إلى أن أحد جوانب الضعف الهامة هو وجود فجوة في المعلومات، يتعين أغلقها، ضمن نظام مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. وعليه، يمكن لتقييم المخاطر أن يكشف أيضا عن مسألة كفاية البيانات المتوفرة ويعطي توجيهات حول مصادر البيانات والمعلومات المحتملة، علاوة على متطلبات جمع البيانات في المستقبل. إن عملية مراجعة البيانات والمعلومات المتوفرة ضمن نظام مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب في الدولة تُعتبر أحد المكونات الضرورية لعملية تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب، وتساعد أيضا على تحديد المدى الذي يُعتبر فيه أي نقص في البيانات أو المعلومات أحد جوانب الضعف المنهجية في الدولة.

33. إن الحفاظ على نهج ثابت لعملية تقييم المخاطر، واستخدام ذات المؤشرات الكمية والنوعية متى أمكن ذلك، يُعتبران أمرين ضروريين لتمكين المقارنة بين النتائج بمرور الزمن. وعلى أية حال، فإن الرغبة في مقارنة النتائج بين تقييم وآخر أو بعد التحديثات الدورية، يجب ألا يلغى الحاجة إلى ضرورة تحسين النهج المستخدم في العملية أو إضافة مصادر بيانات جديدة بالشكل الملائم. وبالفعل، فالخبرة المستمدة من إجراء تقييم لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب - عندما يتم توثيقها بشكل سليم - قد تساعد البلد على صقل التقييمات المستقبلية أو اتباع أسلوب جديد بالكامل أو أكثر فاعلية.

34. عندما ننظر إلى اتجاهات غسل الأموال/تمويل الإرهاب، فإن المعاملات المالية الدولية بالدولة قد تكون أيضا عنصرا رئيسيا. فالمعلومات المتعلقة بالتدفقات المالية العابرة للحدود تُعتبر مصدرا ثمينًا للبيانات التي يتعين أخذها بالاعتبار. وعلاوة على ذلك، فالعديد من الدول لديها إجراءات تقارير مكثفة عن الجرائم المرتبطة بغسل الأموال، مثل الاتجار بالأشخاص أو الجريمة المنظمة، وتقوم بعض المنظمات الدولية بجمع إحصائيات عن هذه الجرائم وغيرها من الجرائم ذات الصلة. يمكن لهذه التقارير أن تكون مصدرا هاما للمعلومات لتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني.

3.3 اعتبارات أخرى تتعلق بالتخطيط

وتيرة تقييم المخاطر

35. تشترط التوصية رقم 1 على الدول أن تقوم بتقييم المخاطر "على أساس مستمر"، وأن تقوم بتحديث التقييمات. من المحتمل أن تكون السلطة أو الآلية المكلفة بتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب مسؤولة عن ضمان الوفاء بهذا الالتزام. على أية حال، فإن التوصية رقم 1 لا تحدد مدة زمنية معينة. وعليه، فإن وتيرة القيام بتحديث تقييم المخاطر تحددها الدولة، وذلك بناءً على عدة عوامل تشمل السرعة التي من المحتمل أن تتغير بها المخاطر (ومقدار هذا التغير).

36. بعد القيام بالتقييم الأول لمجال محدد، يصبح من غير الضروري تكرار العملية برمتها في مواعيد زمنية محددة. وعلى أية حال، فمن المستحسن أن تقوم السلطة أو الآلية التي كُلِّفت بتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب أن تقترح، بعد أول تقييم لهذه المخاطر على المستوى الوطني، موعد القيام بالتقييم التالي للمخاطر، على سبيل المثال، خلال الثلاث أو الخمس سنوات المقبلة. يجب أيضا التأكيد على أن القيام بتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب يجب أن يُعتبر عملية تطويرية. كما دُكر آنفا، يمكن للدروس المستفادة من تقييم المخاطر الأولي أن تساعد في دعم التحديثات أو عمليات تقييم المخاطر المستقبلية بالخبرة المستفادة، ويمكن لهذا أيضا أن يكون أحد عوامل تحديد التوتيرة.

37. بعض العوامل التي قد تؤثر أيضا على الحاجة إلى تحديث تقييم مخاطر غسل الأموال أو إجراء تقييم جديد تشمل الآتي: عندما يسبب نشاط جديد لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أضرارا كبيرة، أو تتوفر معلومات استخباراتية جديدة أو معلومات عن الأنماط، أو عند إجراء تغييرات كبيرة على المنتجات والخدمات (بما فيها بيئتها التشغيلية). هناك العديد من التطورات (المحلية والدولية) التي قد تسرع أيضا من الحاجة إلى مراجعة تقييم المخاطر:

- التغييرات في المعايير أو التوجيهات الدولية (على سبيل المثال، توصيات مجموعة العمل المالي، أو المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال، أو الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين، أو الإرشادات وأوراق الممارسات السليمة التي تصدرها لجنة بازل للإشراف المصرفي، أو اتفاقيات الأمم المتحدة، أو تشريعات الاتحاد الأوروبي)
- التغييرات في الإطار السياسي أو الاقتصادي أو القانوني للبلد
- التغييرات في أنظمة الدول الأخرى (خاصة الشركاء التجاريين الهامين للبلد أو التغييرات التي تحدث في دول بها أنظمة مالية أو قانونية مشابهة)
- القضايا التي يثيرها القطاع الخاص (على سبيل المثال، مجال العمل المتكافئ، أو "الدول المثيرة للقلق" التي لم تحدها مجموعة العمل المالي، أو المنتجات والخدمات والتقنيات الجديدة)
- المعلومات مفتوحة المصدر أو التقارير العامة (على سبيل المثال، تقارير الأنماط التي تصدرها مجموعة العمل المالي) عن توجهات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب
- دراسات الأنماط المحلية والمعلومات الاستخباراتية المستلمة من أجهزة إنفاذ القانون، ووحدة المعلومات المالية وغيرهم من أصحاب المصلحة، والتي قد تشمل تحديثات على جوانب الضعف في أحد المنتجات أو الخدمات
- معلومات عن التوجهات في الدول الأخرى (من خلال المؤتمرات الدولية، أو تبادل المعلومات المعتاد، إلخ).
- يمكن أيضا لدورة التقييم المتبادل أو التقييم الذاتي أن تكون أحد الاعتبارات الهامة للدول عند اتخاذ قرار حول توقيت القيام بتقييم للمخاطر أو تحديثه.

توثيق المنهجيات والإجراءات المستخدمة

38. بغض النظر عن النهج أو الإجراء المستخدم للقيام بعملية تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب، فمن المستحسن أن تقوم السلطة أو الآلية المسؤولة عن تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب بالدولة بتسجيل معلومات كافية عن المنهجيات والإجراءات التي يتعين استخدامها، وهذا لضمان أن تكون كل الأطراف المشاركة بالعملية على دراية بالتزاماتها ومسئولياتها، وللمساعدة على توضيح الكيفية التي تم بها تقييم المخاطر لأصحاب المصلحة الآخرين بما فيهم القائمين بالتقييم. إن مثل هذا النهج ملائم أيضا لأغراض الشفافية والمساءلة.

39. بينما قد لا يتم تقاسم المعلومات وتحليل تقييم المخاطر على نطاق عريض، إلا أنه من الضروري أن تتأكد السلطة المسؤولة عن تنسيق العملية من تأمين حفظ سجلات كافية عن البيانات والمعلومات والتحليل. مثل هذه السجلات تسمح بالاحتفاظ بالذاكرة المؤسسية وتوضيح الأساس المنطقي لقرارات السياسة السابقة المتعلقة بالمخاطر، وتسمح بالتحديثات المستقبلية، وتضمن الاتساق في مساعي تقييم المخاطر المستقبلية. يمكن للدول أن تستخدم مجموعة المعلومات هذه لإبلاغ القائمين على تقييم مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب بكفاية عملية تقييم المخاطر الخاصة بهم، وذلك رهنا بالقيود المفروضة على تقاسم المعلومات الحساسة.

تقييم المخاطر التي تتعدى المستوى الوطني

40. يمكن لعمليات التقييم التي تتعدى المستوى الوطني أن تكون لها قيمة في عمليات التقييم على مستوى الدولة أو المستوى الوطني. فيمكن أن تكون هذه التقييمات بمثابة مصدر إضافي للمعلومات عند إجراء تقييمات للمخاطر على مستوى الدولة ويمكنها، على سبيل المثال، أن تساعد على تحديد التهديدات وجوانب الضعف وتبعاتها. كما يمكنها أيضا أن تكون أساس القياس لإصدار أحكام معينة في التقييمات اللاحقة على مستوى الدولة. الجدير بالذكر أيضا أن التقييمات التي تتعدى المستوى الوطني يمكن أن تستفيد في حد ذاتها من المعلومات التي توفرها نتائج التقييمات على مستوى الدولة.

الارتباط بالتقييم الدولي لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب

41. اعتمدت مجموعة العمل المالي في شهر يونيو/حزيران عام 2010 التقييم الدولي لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب. يقدم التقييم الدولي لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب لمحة عامة عن تهديدات غسل الأموال/تمويل الإرهاب على النحو الذي حددته مجموعة العمل المالي (وبالتالي أصبح التقييم على نطاق العالم أو على مستوى "دولي")، بالإضافة إلى الأضرار التي يمكن أن تسببها هذه التهديدات في نهاية المطاف. إن غايات التقييم الدولي لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب هي إبلاغ الحكومات والقطاع الخاص وواضعي السياسات الدوليين بتهديدات غسل الأموال/تمويل الإرهاب حتى يتسنى إدارة الموارد الشحيحة بشكل أفضل واتخاذ إجراءات أكثر تركيزا ضد غسل الأموال/تمويل الإرهاب. يمكن للقضايا التي حددها التقييم أن تكون مفيدة للحكومات عند قيامها بتقييمات لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني. وعليه، يمكن للتقييم الدولي لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب أن يشكل جزءا مهما من سياق أية تقييمات تتم على المستوى الوطني.

42. لم يتم سوى عدد قليل من الدول بتقييمات على المستوى الوطني في السابق، ولكن من المتوقع أن إجراء التقييمات على المستوى الوطني سيصبح مساهما أكثر أهمية في الجهد الدولي لتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب. وعليه، فهناك علاقة ثنائية الاتجاه بين هذا التقييم وتقييمات مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني، حيث يستفيد كل منهما من المعلومات التي يضمها التقييم الآخر.

4. مراحل تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

43. يمكن تقسيم عملية تقييم المخاطر إلى سلسلة من الأنشطة أو المراحل: تحديد المخاطر، وتحليلها، وتقييمها. يوجد بهذا القسم شرح مختصر للمراحل الثلاث. لقد تم شرح المراحل الثلاث حتى تكتمل الصورة، إلا أن هذه الإرشادات تركز بشكل رئيسي على المرحلتين الأولى والثانية. يعرض الشكل رقم 2 أدناه لمحة عامة عن عملية تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب.

■ بصفة عامة، تبدأ عملية تحديد المخاطر، في سياق تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب، بوضع قائمة أولية بالمخاطر المحتملة أو عوامل المخاطر¹⁵ التي تواجهها الدول عند مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. يتم استخلاص هذه المخاطر من التهديدات أو جوانب الضعف المعروفة أو المشتبه بها. وفي هذه المرحلة، من الناحية المثالية، يجب أن تحاول عملية تحديد المخاطر أن تكون شاملة، إلا أنها يجب أيضاً أن تكون ديناميكية بحيث يمكن أيضاً الأخذ بالاعتبار أية مخاطر جديدة، أو أية مخاطر لم يتم التعرف عليها في السابق، في أية مرحلة من مراحل العملية.

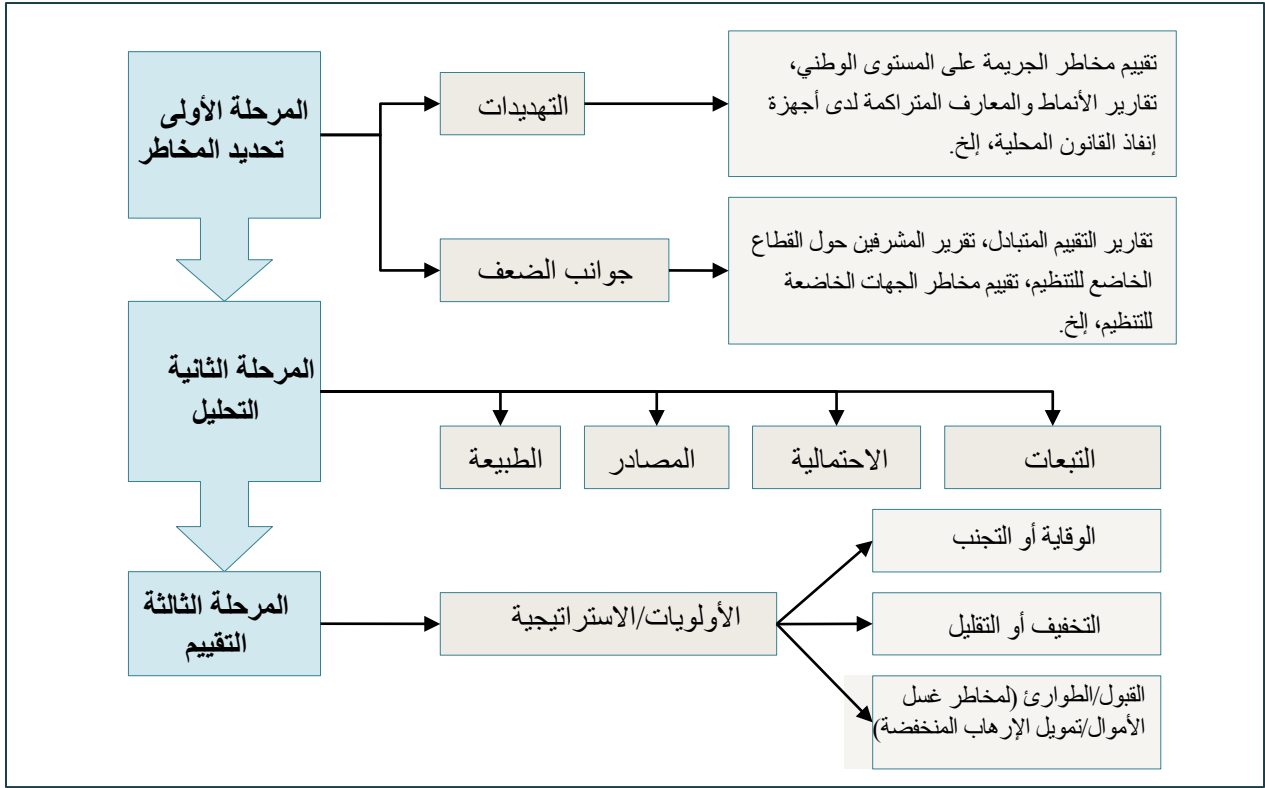
■ التحليل: يقع في صميم عملية تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب، وهو ينطوي على دراسة طبيعة المخاطر أو عوامل المخاطر التي تم التعرف عليها، واحتماليتها وتبعاتها. في نهاية الأمر، فإن الغاية من هذه المرحلة هي الحصول على فهم شامل لكل من المخاطر - كمزيج من التهديد وجوانب الضعف والتبعات، لكي يتسنى العمل على تعيين قيمة أو أهمية نسبية للمخاطر.¹⁶ يمكن إجراء تقييم المخاطر بمستويات مختلفة من التفاصيل، بحسب نوع المخاطر والغرض من تقييم المخاطر، وبناءً على المعلومات والبيانات المتوفرة.

■ التقييم: في سياق تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب، تنطوي هذه العملية على النظر إلى المخاطر التي تم تحليلها في المرحلة السابقة لتحديد أولويات التعامل معها، مع الأخذ بالاعتبار الغرض الذي تم تحديده في بداية عملية التقييم. يمكن لهذه الأولويات أن تساهم في وضع استراتيجية لتخفيف المخاطر.

¹⁵ يُستخدم مصطلح **عوامل المخاطر** للإشارة إلى مخاطر أو نقاط ضعف محددة تُعتبر مسببات أو مصادر أو عوامل محركة لمخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

¹⁶ كما ورد بالقسم 2، تحت شرح المفاهيم ذات الصلة، فإن تقييم المخاطر على المستوى المفاهيمي ينطوي على الحصول على فهم شامل للمكونات الثلاث لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب (التهديد، وجوانب الضعف، والتبعات). إن التحديات العملية في شرح تبعات غسل الأموال/تمويل الإرهاب بطريقة منهجية قد تقود الدول إلى التركيز أولاً وفي المقام الأول على تحديد التهديدات وجوانب الضعف المتعلقة بغسل الأموال/تمويل الإرهاب. على الرغم من ذلك، فإن الإدراك بأن هناك تبعات محددة للتهديدات وجوانب الضعف المتعلقة بغسل الأموال/تمويل الإرهاب يُعتبر أمر هاماً، إذ أن هذا المكون - حتى لو تم فهمه على المستوى النظري، قد يساعد على تعيين قيمة أو أهمية نسبية لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب.

الشكل رقم 2. لمحة عامة عن عملية تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب



4.1 المرحلة الأولى: تحديد المخاطر

44. بعد تحديد غرض ونطاق عملية تقييم المخاطر، فإن الخطوة الأولى هي تحديد المخاطر التي يتعين تحليلها. نظراً لأن مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب - كما ورد سابقاً بهذه الإرشادات - تُعتبر مزيجاً من التهديدات وجوانب الضعف والتبعات، فإن الأساس المتين لعملية تحديد المخاطر هو البدء بتجميع قائمة بالتهديدات وجوانب الضعف المعروفة أو المشتبه بها والموجودة بناءً على الأساليب الأساسية وآليات الدفع المستخدمة، والقطاعات الرئيسية التي تم استغلالها، والأسباب الأساسية في عدم إلقاء القبض على الذين يقومون بغسل الأموال/تمويل الإرهاب وحرمانهم من أصولهم. ينبغي بالطبع للتهديدات أو جوانب الضعف المتعلقة بغسل الأموال/تمويل الإرهاب التي تم تحديدها أن تكون ذات صلة بغرض ونطاق التقييم، وهذا سوف يؤثر أيضاً على ما إذا كان التركيز عليها سيكون على المستوى الجزئي أو الكلي.¹⁷

45. في هذه المرحلة الأولية، يمكن أن تكون القائمة عريضة أو محددة، أو أن تستند إلى أنماط فعلية أو معروفة، أو أن تُستمد من قائمة أكثر عمومية بأنواع القضايا أو الخطط أو الظروف ذات الصلة بعمليات غسل الأموال/تمويل الإرهاب. بالنسبة لتهديدات غسل الأموال/تمويل الإرهاب، يمكن أن يتم تسهيل تطوير القائمة من خلال الاستفاضة من، على سبيل المثال، تقييمات تهديدات الجريمة على المستوى الوطني¹⁸ وتقارير الأنماط، علاوة على المعرفة التراكمية لدى أجهزة إنفاذ القانون. إن إعداد قائمة بجوانب الضعف الرئيسية بالدولة والمتعلقة بغسل الأموال/تمويل الإرهاب عادة ما يستفيد من الجهود المشابهة لتقارير التقييم المتبادل¹⁹ المتعلقة بالامتثال لتوصيات مجموعة العمل المالي²⁰، وتقارير المشرفين عن جوانب الضعف في القطاع الخاضع للتنظيم، وتقييمات المخاطر التي أعدتها جهات خاضعة للتنظيم، والمعرفة التراكمية لدى السلطات المشاركة في مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب، خاصة فيما يتعلق بوجود وفعالية أية عوامل تخفيف أو ضوابط تساعد على مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب (مثل الحد المفروض على استخدام المبالغ النقدية في معاملات معينة) وأية نقاط ضعف في كيفية قيامهم بمسئولياتهم، بما في ذلك السبب المتمثل في نقص الموارد. يجب على عملية إعداد هذه القائمة الأولى بالتهديدات وجوانب الضعف أن تأخذ بالاعتبار العملية الكاملة لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، بما في ذلك السياق الدولي/العابر للحدود. وعليه، فإن النقاش حول تهديدات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب سيحتاج في الغالب إلى مشاركة الخبراء الملائمين الذين يساهمون في إعداد هذه القائمة الأولية بالتهديدات وجوانب الضعف الرئيسية أو الشائعة بخصوص غسل الأموال/تمويل الإرهاب.

46. تنشأ مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب عندما تستغل تهديدات غسل الأموال/تمويل الإرهاب جوانب الضعف المرتبطة بغسل الأموال/تمويل الإرهاب. وعليه، فبعد إعداد قائمة بالتهديدات وجوانب الضعف المتعلقة بغسل الأموال/تمويل الإرهاب، تكون نقطة التركيز التالية بالنسبة للمشاركين في العملية هي التفكير في الكيفية التي تتفاعل بها هذه التهديدات وجوانب الضعف لتتمخض عن قائمة بالمخاطر التي تواجهها الدولة عند مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب.²¹ يجب التأكيد على أنه لا ينبغي تصنيف شيء ما تم تحديده على القائمة في هذه المرحلة باعتباره ينطوي على مخاطر عالية (أو منخفضة)، فهذا الشيء، بكل بساطة، قد تم تحديده باعتباره ملائماً بشكل كافٍ ليدخل في مزيج المخاطر التي يتعين تحليلها.

47. هنالك منهجيات مختلفة يمكن استخدامها في مرحلة تحديد المخاطر. إحدى هذه المنهجيات تستند إلى تحديد أحداث المخاطر، وهي تنطوي على الانطلاق من أمثلة محددة لأحداث غسل الأموال/تمويل الإرهاب - التي قد تكون كلية أو جزئية بطبيعتها. بموجب هذا الأسلوب، يقوم المشاركون بتحديد سيناريوهات المخاطر الرئيسية التي يتعين تحليلها. بعض الأمثلة عن

¹⁷ يتعين اتخاذ قرارات بخصوص مستوى تجميع المعلومات أو مستوى التفاصيل الذي سيستخدم في إعداد قائمة التهديدات وجوانب الضعف (علاوة على المخاطر المستمدة منها)، وهذا سيتأثر بحجم البلد ومقدار التعقيد به. إن تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب الأكثر تركيزاً عادة ما ينطوي على حيز أضيق من المخاطر، ولكن قد يوفر فرصة أكبر للتعبير عن هذه المخاطر باستخدام مستوى من التفاصيل أعلى من ذلك المستخدم في التقييم على المستوى الوطني.

¹⁸ مرة أخرى، فإن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2010) المذكور آنفاً قد يكون جهة ملائمة بهذا الخصوص.

¹⁹ وتقارير تقييم مفصلة.

²⁰ قد يحتوي أي من هذه التقارير على معلومات قديمة نسبة لمضي فترة طويلة على آخر تقييم. وعليه، يمكن تكملة هذه المعلومات بمعلومات أخرى تم تطويرها من خلال عمليات متابعة أو رصد لاحقة.

²¹ قد ترغب بعض عمليات تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب بالدولة في التوجه مباشرة نحو إعداد قائمة عن مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب بدون تحديد التهديدات وجوانب الضعف بشكل منفصل.

أحداث معينة تتعلق بمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب (مستمدة من التهديدات وجوانب الضعف والتبعات)، التي يتم تحديدها في هذه المرحلة، قد تشمل الآتي:²²

- "قيام جماعات الجريمة المنظمة بوضع عائدات الجريمة في النظام المالي عن طريق خلط المبالغ النقدية مع الأعمال التجارية المشروعة."
- "استخدام جماعات المتاجرة بالمخدرات لأسلوب تهريب المبالغ النقدية لنقل العائدات غير المشروعة عبر الحدود."
- "يُعرف عن الجماعة الإرهابية X تديرها للأموال من خلال الحصول على التبرعات النقدية داخل الدولة."
- "استخدام جماعات إرهابية أجنبية لمنظمات غير هادفة للربح كواجهة لأنشطة تمويل الإرهاب."
- "قيام جماعات إجرامية أجنبية بغسل عائدات جرائم أجنبية داخل الدولة عن طريق الاستثمار في قطاع العقارات المحلي."
- "قيام مجرمون وإرهابيون باستغلال غياب المعلومات عن ملكية الشركات والجهات المهيمنة عليها في حجب أو إخفاء العلاقة بينهم وبين الشخصيات الاعتبارية التي تهيمن عليها أو تمتلكها."
- "قيام مجرمون/إرهابيون بنقل الأموال خارج الدولة عن طريق خدمات تحويل الأموال غير الرسمية."
- "فشل المؤسسات المالية في التعرف على المعاملات المشبوهة بسبب أنظمة الرقابة الضعيفة."
- "فشل أجهزة إنفاذ القانون في التحقيق في غسل الأموال بسبب تركيزها على الجرائم الأصلية فقط."
- "إفلات غاسلي الأموال من الإدانة بسبب قوانين غسل الأموال المُصاغة على نحو رديء."
- "عدم تمكن أجهزة إنفاذ القانون من التحقيق في بعض قضايا غسل الأموال/تمويل الإرهاب بسبب ضئالة المعلومات عن ملكية الشركات التي يستخدمها غاسلو الأموال وممولو الإرهاب، وضئالة المعلومات عن الجهات التي تهيمن عليها."
- "فشل عمليات مصادرة عائدات الجريمة بسبب فشل أجهزة إنفاذ القانون في استخدام تدابير مبدئية لتجميد الأصول أثناء التحقيقات أو الاستيلاء عليها."

²² طالعوا الملحق 1 للاطلاع على مزيد من القوائم الخاصة بأمثلة الجرائم الأصلية (التهديدات) المتعلقة بغسل الأموال، وطالعوا الملحق 2 للاطلاع على قائمة بالعوامل المتعلقة بجوانب الضعف. قد تساعد هذه القوائم على إعداد قوائم بالتهديدات وجوانب الضعف والتبعات أثناء عمليات تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب، إلا أنه من المهم الإحاطة بأن هذه القوائم ليست شاملة.

48. هناك أسلوب آخر يمكن استخدامه وهو يبدأ من المستوى الكلي ويميل أكثر إلى التركيز على الظروف. بموجب هذا الأسلوب، يتم إعداد قائمة بعوامل المخاطر التي تم تحديدها لتحليلها (وهي عوامل تتعلق بالتهديدات وجوانب الضعف. طالعوا الملحقين 1 و2 للاطلاع على بعض الأمثلة عن عوامل المخاطر). يمكن توسيع القائمة أو تضيقها حسب نطاق تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب.

49. بغض النظر عن الأسلوب المستخدم لتحديد المخاطر، يجب على المشاركين في العملية أن يكونوا منفتحين لضمان تحديد كافة المخاطر أو عوامل المخاطر ذات الصلة، وذلك لتجنب الإغفال غير المقصود لمسائل رئيسية تساهم في مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب بالدولة. هذا، وسوف تختلف الإجراءات الفعلية المستخدمة في إعداد القائمة الأولية بالمخاطر. فقد تستخدم بعض الدول أساليب تتسم بطابع رسمي بصورة أكبر، مثل الاستبيانات والتحليل شبه الإحصائي للأحداث أو الظروف السابقة، بينما تقوم دول أخرى بإجراء عصف ذهني بين الخبراء المعنيين لإعداد قائمة أو ربما مخطط الشجرة البياني بالأحداث أو الظروف ذات الصلة. وبمجرد إعداد قائمة بالمخاطر التي تم تحديدها، يمكن الانتقال إلى المرحلة التالية.

4.2 المرحلة الثانية: التحليل

50. يقع التحليل في قلب عملية تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب. فمن خلال التحليل تنتقل العملية من مجرد شرح لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب التي تواجه الدول - بشكل مشابه لتقرير الحالة - إلى فهم أعمق لطبيعة مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب ومداهما وتأثيرها المحتمل. وكما هو مذكور في المقدمة، يمكن التفكير في المخاطرة باعتبارها إحدى وظائف التهديد، وجوانب الضعف والتبعات. وعليه، فإن الغاية من هذه الخطوة هي تحليل المخاطر التي تم تحديدها من أجل فهم طبيعتها ومصادرها واحتماليتها وتبعاتها، وذلك حتى يتسنى تعيين نوع ما من القيمة أو الأهمية النسبية لكل واحدة من هذه المخاطر.

51. من الناحية المثالية، تأخذ هذه المخاطر بالاعتبار العوامل "البيئية" ذات الصلة - بمعناها الأعم - التي تؤثر على كيفية تطور المخاطر. هذه العوامل "البيئية" العريضة تشمل الظروف العامة بالدولة (على سبيل المثال، الجوانب السياسية والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية ذات الصلة)، علاوة على الهياكل الأخرى لعوامل سياقية محددة قد تؤثر على طريقة تطبيق تدابير مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. إن تحديد العوامل البيئية ذات الصلة بغسل الأموال/تمويل الإرهاب (التي تؤثر بالتالي على طبيعة المخاطر التي تم تحديدها، ومصادرها واحتماليتها وتبعاتها) يمكن أن يُدعم من خلال التفكير في هذه العوامل من حيث العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والتشريعية التي قد تُمكن أو تُسهل المخاطر المعينة. وعلى صعيد الممارسة، سيكون الكثير من هذه العوامل قد تم تحديده مسبقاً باعتباره ضمن بعض جوانب الضعف التي تواجهها الدولة (طالعوا الملحق 2).

52. في الممارسة العملية، لن تنطبق كل العوامل البيئية العامة على كل تقييم لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب. بالفعل، ستختلف العوامل الفردية من دولة لأخرى وقد تتطور بمرور الزمن. من الضروري التأكد من أن العوامل التي أخذت بالاعتبار هي عوامل بالفعل ذات صلة، لذلك فقد يكون من الضروري استخدام بعض المنهجيات (مثل الاستبيانات والعصف الذهني) التي ذُكرت آنفاً للاتفاق على بعض العوامل التي يتعين أخذها بالاعتبار في عملية معينة لتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب. علاوة على ذلك، قد يصبح من الواضح - عند التفكير في بعض هذه العوامل، أنه من المحتمل وجود مخاطر محددة تتعلق بغسل الأموال/تمويل الإرهاب لم يتم التعرف عليها في المرحلة الأولى. وكما ذُكر آنفاً، يجب أن تكون العملية - حتى في مرحلة التحليل - مرنة بشكل كافٍ لإجراء تغييرات لتعديل (إضافة، حذف، أو دمج) المخاطر التي تم تحديدها في المرحلة الأولى من العملية.

53. بعد الأخذ في الاعتبار تأثير العوامل البيئية العامة على كل واحدة من المخاطر التي تم تحديدها، يمكن أن تستمر مرحلة التحليل لتحاول تحديد حجم أو خطورة كل واحدة من المخاطر. وكثيراً ما يعني ذلك تحديد حجم أو خطورة إحدى المخاطر مقارنة بغيرها من المخاطر. يمكن القيام بذلك باستخدام أساليب مختلفة، على سبيل المثال:

- في حالة القيام بذلك بشكل كلي، يمكن للمشاركين في تقييم المخاطر أن يقوموا بشكل جماعي بترتيب أو تصنيف كل واحدة من المخاطر التي تم تحديدها بحسب درجتها وأهميتها النسبية.

- يمكن لأساليب التحليل التي تتسم بطابع رسمي بصورة أكبر أن تنطوي على تحديد حجم ومدى تبعات كل واحدة من المخاطر علاوة على احتمالية تحققها، ومن ثم دمج هذه النتائج لتحديد مستوى المخاطر، وكثيرا ما يتم عرض ذلك باستخدام مصفوفة. يمكن أيضا أن تختلف الإجراءات الفعلية المستخدمة لتحديد التبعات والاحتمالية: فقد تقرر بعض الدول استخدام أساليب تتسم بطابع رسمي بصورة أكبر مثل استبيانات آراء الخبراء أو التحليل الإحصائي لوتيرة الأنشطة السابقة المتعلقة بمخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وقد تقرر دول أخرى أن تعتمد على الاستنتاجات المُستخلصة من نقاش جماعي أو ورشة عمل لتطوير هذه المعلومات.

فهم التبعات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب

54. من المهم للغاية، في عملية تحليل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، اكتساب فهم عام عن سبب حدوث غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فأعمال غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتم لتسهيل الجريمة والإرهاب بشكل عام. يُعتبر الربح أمرا أساسيا في تحقيق أهداف معظم الجرائم، وبالتالي فإن المجرمين يبذلون جهودا كبيرة لنقل الأموال وغيرها من الأصول التي حصلوا عليها بطرق غير قانونية من أجل تحويل الطبيعة الحقيقية لهذه الأموال ومصدرها، أو إخفاءها أو تمويهها. ولكي يتسنى للإرهابيين أن يقوموا بعملياتهم أو هجماتهم أو الحفاظ على هيكلية لدعم تنظيمهم، لا بد لهم من التمكن من جمع الأموال واستلامها ونقلها. كما أن توفر رأس المال التشغيلي يُعتبر أساسيا لكل من المجرمين والإرهابيين لاستدامة شبكاتهم.

55. من المهم بنفس القدر أن نفهم التبعات المرتبطة بالنشاط المذكور آنفا. فهذا سوف يساعد على التوصل إلى استنتاجات عن الأهمية النسبية لكل من المخاطر التي تم تحديدها. كثيرا ما يُنظر إلى تبعات هذا النشاط المالي غير القانوني على المستوى الوطني أو الدولي، ولكنه يؤثر أيضا على المستويات الإقليمية والمحلية والفردية. يمكن كذلك تصنيف كلٍ من التأثيرات والأضرار (التي تشكل التبعات) إلى أنواع، مثل أنواع فعلية، واجتماعية، وبيئية، واقتصادية، وهيكلية.²³ ومن المنظور الوطني، فإن إحدى التبعات الرئيسية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب هي أن لها تأثيرا سلبيا على شفافية المؤسسات العامة والخاصة، والإدارة الرشيدة لها والمساءلة فيها. إن أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تسبب أيضا ضررا للأمن القومي وسمعة البلاد، كما أن لها تأثير مباشر وغير مباشر، على حد سواء، على الاقتصاد الوطني. المربع 1 يبين أمثلة عن تبعات غسل الأموال تساعد القائمين بتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على التوصل إلى استنتاجات عن الأهمية النسبية لكلٍ من المخاطر التي تم تحديدها.

²³ طالعوا الملحق ج الخاص بمجموعة العمل المالي (2010) حول "إطار أضرار الجريمة والإرهاب".

المربع 1. أمثلة عن تبعات غسل الأموال

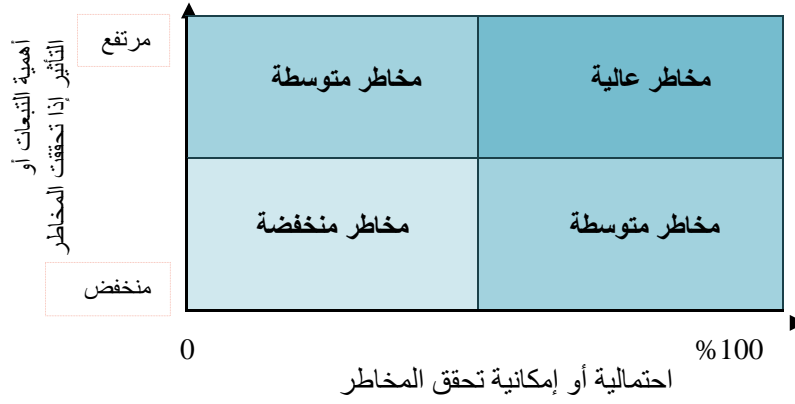
- خسائر للضحايا وأرباح للمجرمين
- تشويه حجم الاستهلاك
- تشويه الاستثمار والادخار
- ارتفاع مصطنع في الأسعار
- منافسة غير عادلة
- تغييرات في الاستيراد والتصدير
- تأثيرات على معدلات النمو
- تأثيرات على الانتاج، والدخل، وفرص التوظيف
- انخفاض ريع القطاع العام
- تهديد الخصخصة
- تغيير الطلب على الأموال، وأسعار العملات الأجنبية وأسعار الفائدة
- رفع أسعار العملات الأجنبية ونسبة عدم التيقن من معدلات الفائدة
- توفير أكبر للاعتمادات
- تدفق أكبر لرؤوس الأموال
- تغييرات في الاستثمار الأجنبي المباشر
- مخاطر قدرة القطاع على تسديد ديونه والسيولة لديه
- أرباح للقطاع المالي
- سمعة القطاع المالي
- تلويث التجارة غير القانونية للتجارة القانونية
- تشويه الاحصائيات الاقتصادية
- الفساد والرشوة
- رفع معدلات الجريمة
- تفويض المؤسسات السياسية
- تفويض أهداف السياسة الخارجية
- زيادة الإرهاب

المصدر: أنغر وآخرون (2006). يشير المصدر الأصلي إلى مصطلح تأثيرات - على أية حال، فإن مصطلح تبعات كما هو مستخدم في هذا الجدول يتفق مع الأسلوب الذي تم اعتماده بهذه الإرشادات.

56. إن أحد أهم التحديات، خاصة عند استخدام أساليب تتسم بطابع رسمي بصورة أكبر، هو أن مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب بطبيعتها تجعل من الصعب وصفها أو قياسها بالأرقام أو على نحو يمكن تحديده كميًا. لذلك فمن المهم أن نتذكر أن المخاطر، على النحو الذي ناقشناه في هذه الإرشادات، عبارة عن مزيج من التهديدات، وجوانب الضعف، علاوة على التبعات. إذا كان بالإمكان دراسة مستوى الخطر الذي تشكله كل واحدة من المخاطر حسب تبعات هذه المخاطر أو تأثيرها أو احتمالية تحققها، سيصبح بالإمكان الحصول على تقدير تقريبي لمستوى المخاطر. يمكن للمصفوفة المبسطة للغاية المبينة بالشكل رقم 3 أن تنطبق على إحدى المخاطر المعينة.²⁴

²⁴ تم تكييف هذا المثال من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2010). ملاحظة: يهدف هذا المثال إلى إعطاء فكرة عامة عن العملية الفكرية في هذه المرحلة ولا يقصد به أن يشرح أسلوبًا معينًا. في بعض الحالات، يمكن استخدام مصفوفة أكثر تفصيلاً للإشارة إلى مجموعة أوسع من مستويات المخاطر. على سبيل المثال، يمكن للاحتتمالية أو الإمكانية أن تستخدم مقياسًا وصفيًا يتألف من 5 خطوات مثل محتمل جدًا/محتمل/ممكن/غير محتمل/غير محتمل لحد كبير، كما يمكن وصف التأثير أو التبعات باستخدام مقياس يتألف من ثلاث نقاط مثل رئيسي/متوسط/طفيف.

الشكل رقم 3. أمثلة عن مصفوفة تحليل المخاطر



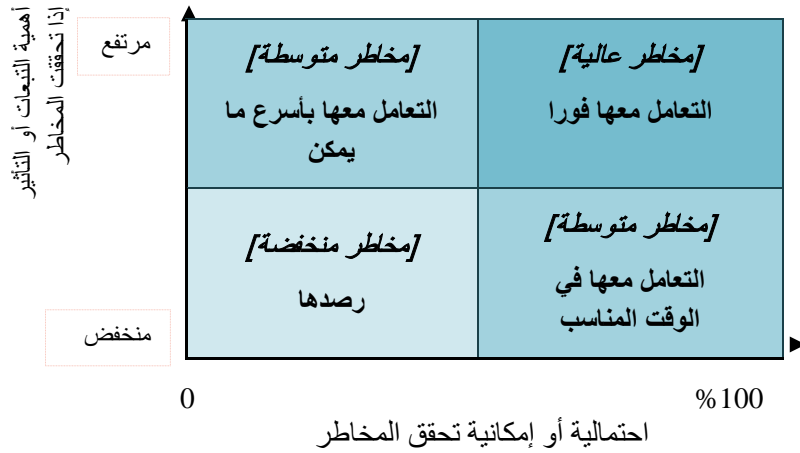
4.3 المرحلة الثالثة: التقييم

57. المرحلة الأخيرة في عملية تقييم المخاطر هي التقييم. وهي تنطوي على أخذ النتائج التي تم التوصل إليها أثناء عملية التحليل لتحديد أولويات التعامل مع المخاطر، مع الأخذ بالاعتبار الغرض الذي تم تحديده في بداية عملية التقييم. يمكن لهذه الأولويات أن تساهم في وضع استراتيجية لتخفيف المخاطر. وكما هو مذكور في المقدمة، فهذه الإرشادات لا تحاول تقديم شرح كامل لهذه الخطوة في العملية. على أية حال، من أجل أن تكتمل الصورة، لقد تم توفير بعض التفاصيل العامة هنا.

58. بناءً على المصدر، هنالك عدد من الأساليب للتعامل مع المخاطر (أو السيطرة عليها)، تشمل الوقاية (التلافي)، أو التخفيف (التقليل)، أو القبول أو خطط الطوارئ. في سياق مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب والنهج القائم على تفادي المخاطر، فإن أنسب هذه الأساليب هي الوقاية (على سبيل المثال، حظر منتجات أو خدمات أو أنشطة معينة) وتخفيف (تقليل) المخاطر. لذلك، فإن دور تقييم مستوى مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب عادة ما يؤدي إلى تطوير استراتيجية للتعامل مع هذه المخاطر. انطلاقاً من المثال المذكور بالقسم السابق، يمكن لتقييم مستوى الخطر بكل من المخاطر التي تم تحليلها أن يتمخض عن إجراءات عمل على النحو المبين بالشكل رقم 4²⁵، الذي قُدّم كمثال مُبسّط عن كيفية استمرار عملية التقييم بهذه المرحلة:

²⁵ تم تكييف هذا المثال من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2010). طالعوا التذييل السابق.

الشكل رقم 4. أمثلة عن مصفوفة تحليل المخاطر



59. بموجب هذا المثال، قد تتطلب المخاطر من المستوى العالي إجراءً فورياً لتخفيفها، وتتطلب المستويات المنخفضة من المخاطر إجراءً أقل أو استجابة أخرى (يشير المثال هنا إلى رصدها). وبدلاً من ذلك، فقد تشير المستويات العالية من المخاطر إلى مخاطر منهجية أو عميقة الجذور تتطلب استجابة أوسع بمرور الزمن. وهذه الاستجابات، بطبيعتها، تتطلب بصفة عامة التشاور (داخل الحكومة وبين الحكومة والصناعة، وغيرها)، ووضع سياسات وتطبيق تدابير، وكل هذه الأمور يمكن أن تستغرق وقتاً. لقد تم تقديم المثال الموضح هنا بشكل مبسط عن عمد، وذلك لتوضيح حيز القرارات التي قد تكون ملائمة للتعامل مع مختلف مستويات المخاطر. يمكن لعملية شاملة لتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني أن تستخدم مصفوفة أكثر تفصيلاً لتضمين حيز أوسع من الإجراءات المحتملة. والجدير بالملاحظة أنه يمكن أيضاً لأنواع أخرى من المصفوفات - غير تلك الموضحة بالأمثلة أعلاه، أو لقائمة تصنيف المخاطر، أن تؤدي الغرض، ولكن يجب تطبيق المبادئ الأساسية لمفهوم المخاطر على النحو الذي نوقش بهذه الورقة.

60. إن وضع أولويات لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب في مرحلة التقييم سيساعد على التعامل مع التحدي المتمثل في تخصيص الموارد الشحيحة لتمويل برامج مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب والجهود الأخرى المتعلقة بالسياسة والسلامة العامة. من المهم في مرحلة إعداد الميزانية تحديد المسائل التي تتطلب الانتباه ووضع أولويات لها. إن مرحلة التقييم تساعد السلطات على اتخاذ قرارات حول أفضل السبل لاستخدام الموارد، وعلى وضع أولويات للهيئات التنظيمية ونظام العدالة الجنائية.

61. في سياق مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب، يجب على الدول أن تطبق التدابير اللازمة (على سبيل المثال، معايير مجموعة العمل المالي) وتخصيص الموارد الملائمة لتخفيف المخاطر التي قامت بتحديدتها. في الواقع، إن النهج القائم على تفادي المخاطر يُمكن الدول من وضع مجموعة من التدابير التي تتسم بمرونة أكبر حتى يتسنى لها تخصيص مواردها بشكل استهدافي وأكثر فاعلية، ويشمل ذلك تطبيق تدابير وقائية بشكل مرن على القطاع المالي وغيره من القطاعات. بناءً على المخاطر التي تم تحديدها، يجب أن تحدد التدابير أفضل الطرق الكفيلة بمنع عائدات الجريمة والأموال التي تدعم الإرهاب من دخول هذه القطاعات. كما يجب أيضاً أن تحدد تدابير تخفيف المخاطر أفضل الطرق التي من خلالها يمكن لهذه الجهات الفاعلة أن تكتشف هذا النشاط وتبلغ عنه. من المنظور العملي ومنظور العدالة الجنائية، يجب أن تكون هناك تدابير معمولٌ بها تقوم على نحو أفضل باكتشاف وإعاقة ومعاينة المشاركين بهذا النشاط.

5. نتائج تقييم المخاطر

62. يمكن للنتائج الفعلية لتقييم المخاطر أن تتخذ أشكالاً مختلفة. بالنسبة للسلطات العامة التي تُعتبر في نهاية الأمر المستخدم الرئيسي للتقييم، فإنها عادة ما تتوقع إصدار تقرير كتابي من نوع ما، رغم أن هذا ليس بالتحديد أحد شروط التوصية رقم 1²⁶. إذا كان سيتم تقديم التقييم على هيئة تقرير كتابي، فمن المفيد للغاية أن يتم اتخاذ قرارات حول كيفية تنظيم التقرير - علاوة على مستوى التفاصيل - في مرحلة مبكرة من عملية تقييم المخاطر، وعادة ما يتعلق ذلك بشكل مباشر بغرض ونطاق التقييم. على سبيل المثال، إن تقييمًا لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب، تكون أجهزة إنفاذ القانون وغيرها من الإدارات العاملة المستخدم الرئيسي له، قد يناقش المخاطر حسب التهديدات (الجهات الفاعلة والأنشطة) التي كانت نقطة البداية للتقييم. وبالنسبة للتقرير الذي يتألف المستخدمون الرئيسيون له من المنظمين أو القطاع الخاص، فقد يكون من المفيد جدا مناقشة المخاطر بعد تقسيمها إلى مجموعات حسب جوانب الضعف (القطاع، المُنتج، إلخ).

63. بغض النظر عن هيئة تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب وطريقة تقديمه، يجب في نهاية المطاف أن يُمكن السلطات العامة من إصدار أحكام حول مستويات المخاطر والأولويات لتخفيف هذه المصادر. ومن ثم، يمكن الاستجابة السياسية بشكل يتناسب مع طبيعة ومستوى المخاطر المحددة. لذلك فمن المستحسن أن يحتوي تقييم المخاطر على معلومات كافية عن مصدر وطبيعة ومدى كل واحدة من المخاطر لكي يساعد على الإشارة إلى التدابير الملائمة لتخفيف المخاطر. وعليه، يمكن لنتائج تقييمات مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب أن توفر معلومات قيمة لوضع أو تدرج خطط وإجراءات عمل لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني. يمكن لهذه القرارات السياسية في نهاية المطاف أن تؤثر على عدد من السلطات المختصة وكيفية الاضطلاع بمسئولياتها (على سبيل المثال، كيفية القيام بالتحقيقات المالية). يمكن أيضا لنتائج تقييمات مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب أن تساعد على توفير المعلومات للتخطيط للمساعدة الفنية بخصوص مسائل مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب التي تقدمها مجموعة عريضة من المانحين ومقدمي المساعدة الفنية.

نشر نتائج التقييمات

64. بمجرد اكتمال التقييمات، سيتعين على السلطات أن تدرس إلى مدى سيتم نشر نتائج تقييم المخاطر بين أصحاب المصلحة المختلفين. وبشكل أكثر تحديداً، تشترط التوصية رقم 1 أن تكون لدى الدول آليات لتوفير معلومات ملائمة عن نتائج تقييمات المخاطر إلى كل السلطات المختصة والهيئات ذاتية التنظيم والمؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة.

65. قد يُنظر إلى بعض تقييمات مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب باعتبارها تحتوي على الكثير من المعلومات الحساسة التي لا يُمكن الكشف عنها للجمهور، أو أنها قد تجذب الكثير من الانتباه إلى أوجه القصور في نظام مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب بالدولة. علاوة على ذلك، ربما تكون بعض المعلومات التي تم تقاسمها أثناء عملية التقييم خاضعة لشروط السرية. رغم ذلك، يجب إتاحة معلومات ملائمة من التقييمات للقطاع الخاص لمساعدته على معالجة المخاطر الحالية لغسل الأموال/تمويل الإرهاب والتهديدات الجديدة والناشئة. لقد تم في دول معينة تشكيل لجانٍ أو فرق عمل تضم ممثلين من القطاع الخاص من الذين تم التدقيق عليهم، وذلك لتقاسم ومناقشة المخاطر والمعلومات المستخدمة في تقييمها. وبشكل أعم، فقد يكون من المفيد تقاسم المعلومات مع القطاع الخاص - على الأقل تلك المتعلقة بالعوامل الرئيسية التي أُخذت بالاعتبار والاستنتاجات التي تمخضت عن عملية تقييم المخاطر. عندما تحول الطبيعة الحساسة للمعلومات دون التوزيع على نطاق عريض للنتائج الكاملة الواردة بتقرير تقييم المخاطر، يمكن الأخذ بالاعتبار توزيع معلومات أو ملخصات بعد سحب المعلومات المصنفة منها، أو على أقل تقدير، تقديم معلومات عن التكنولوجيا المستخدمة والنتائج والاستنتاجات. قد ينطبق هذا الأسلوب، على سبيل المثال، على المعلومات التي تُقدّم إلى القائمين بالتقييم، وذلك في سياق تقييم مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب.

²⁶ سيُتوقع من الدول على أية حال أن تيرهن على الإجراءات والآليات المتبعة ومصادر المعلومات المستخدمة، وأن تيرهن على فهمها للمخاطر التي تم تحديدها وكيفية قيامها بمعالجتها.

66. قد يكون أحد أهم أهداف تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب هو تقديم معلومات للجمهور لتعزيز الفهم العام لمبادرات الحكومة الخاصة بمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. عادة ما تكون نتيجة تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب، بشكل عام، عبارة عن وثيقة علنية. يتمثل أحد التحديات التي يتعين التعامل معها في أن بعض المعلومات في التقييم على المستوى الوطني قد تكون مستخرجة من مصادر مصنفة أو مصادر حساسة تابعة لأجهزة إنفاذ القانون. وعليه، تقوم بعض الدول بإصدار نسخة غير مصنفة للجمهور.

الملحق 1: عوامل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالتهديد

كما ذُكر بالإرشادات، إن فهم البيئة التي تُرتكب فيها الجرائم الأصلية وتولّد بها عائدات الجرائم - من أجل تحديد طبيعتها (وإن أمكن، مقدارها أو حجمها)، يُعتبر أمراً مهماً لَيْتَسْنَى القيام بتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب. فيما يلي قائمة بفئات الجريمة قد تفيد في تشكيل صورة أو تقدير لتهديدات غسل الأموال/تمويل الإرهاب. هذه القائمة ليست شاملة، كما يجب النظر إلى هذه الفئات كأمثلة يمكن تكملتها حسب الغرض من التقييم ونطاقه.

الاعتبارات بكافة مراحل غسل الأموال

- الاستثمار
- التصنيف [الطبقات]
- الدمج

الاعتبارات بكافة مراحل تمويل الإرهاب

- جمع الأموال
- نقل الأموال
- استخدام الأموال

عوامل التهديد²⁷

- طبيعة ومدى النشاط الإجرامي ذي الصلة (أي، الجرائم الأصلية)
- أنواع الجرائم الأصلية
- مبالغ عائدات الجريمة المولدة محلياً
- عائدات الجريمة الفعلية العابرة للحدود إلى داخل الدولة وإلى خارجها
- مبالغ عائدات الجريمة المولدة بالخارج وتم غسلها محلياً
- مصادر النشاط الإجرامي وموقعه وتركيزه، بما في ذلك مجالات الاقتصاد السري غير القانوني
- طبيعة ومدى النشاط الإرهابي ذي الصلة والجماعات الإرهابية
- طبيعة ومدى الأنشطة والجماعات الإرهابية في الدول والأقاليم وشبه الأقاليم المجاورة

فيما يلي قائمة بالأنشطة الإجرامية موزعة إلى فئات وفئات فرعية، يمكن أيضاً أن تكون مفيدة في تشكيل صورة عن التهديد أو وضع تقديرات له (في بيئة عائدات الجريمة). هذه القائمة ليست شاملة، ويجب النظر إلى الفئات والفئات الفرعية باعتبارها أمثلة.

²⁷ راجعوا القسم بالصفحة التالية للاطلاع على قائمة بفئات عائدات الجريمة/الجرائم الأصلية قد تكون مفيدة عند تفحص عوامل الخطر.

فئات الجرائم الأصلية المتعلقة بالفئات والفئات الفرعية لجرائم غسل الأموال [المصدر: صندوق النقد الدولي]

المشاركة في جماعة للجريمة المنظمة وعمليات الابتزاز

- منظمات متطورة (مثلا، المافيا، ياكوزا)
- منظمات المخدرات
- عصابات الدراجات البخارية
- عصابات الشوارع
- منظمات أخرى

تمويل الإرهاب والإرهابيين

- جمع الأموال من الأنشطة الإجرامية
- جمع الأموال من أنشطة "قانونية" أو تبدو شرعية
 - مانحون راغبون يقومون بجمع أموال بطرق "قانونية" (مثلا، المنظمات غير الهادفة للربح)
 - استخدام الخداع في جمع الأموال بصورة "قانونية" (مثلا، من منظمات غير هادفة للربح ومانحين لا يعلمون باستخدامها في تمويل الإرهاب)
 - تبرعات من دخل قانوني (مثلا، المرتبات والأرباح)
- أشياء أخرى

الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

- الإتجار بالبشر (غير الطوعي)
 - إلى داخل الدولة
 - إلى خارج الدولة
- تهريب المهاجرين (الطوعي)
 - إلى داخل الدولة
 - إلى خارج الدولة
- أشياء أخرى

الاستغلال الجنسي، بما في ذلك الاستغلال الجنسي للأطفال

- عام - غير مصنف
- الدعارة غير القانونية
- الاستعباد الجنسي
- ممارسة الجنس التجاري مع القاصرين
- بيع وتوزيع مواد إباحية غير قانونية
- بيع وتوزيع مواد إباحية غير قانونية تضم قاصرين
- أشياء أخرى

الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

- كوكايين
- الماريجوانا/القتب
- ثاني ايثيل اميد حامض الليسرجيك LSD
- عقار النشوة

- الـ "ميث/امفيتامين"

- الهيروين/المورفين/الأفيون

- الفطر "السحري"

- أشياء أخرى

الإتجار غير مشروع بالأسلحة

- الأسلحة الصغيرة/البنادق

- الأسلحة الخفيفة

- المعدات العسكرية الكبيرة

- الذخيرة

- أسلحة الدمار الشامل

- أشياء أخرى

الإتجار غير المشروع بالسلع المسروقة وغيرها

- السلع المسروقة (ملاحظة: فقط بالمستوى الذي لا يقع تحت السرقة، على سبيل المثال)

- الأحجار الكريمة

- المعادن النفيسة

- المواد المشعة

- السلع الثقافية

- أشياء أخرى

الفساد والرشوة

- الرشوة - رئيسية

- تقدير رسوم المبيعات/الضرائب بطريقة ودية

- تجنب التحقيق/الملاحقة القضائية

- عقود الشراء/التوريد

- التصاريح/الأذون/الرخص

- أشياء أخرى

- الابتزاز - بسيط

- الشرطة

- شرطة المرور

- موظفو الجمارك

- المسؤولون عن التراخيص/الأذون

- أشياء أخرى

- الاختلاس/ سوء تخصيص الأموال (سرقة)

- الحكومة المركزية/الفدرالية

- الحكومة المحلية/الولائية/الوطنية، إلخ.

- رشوة القطاع الخاص

- رشوة المسؤولين الأجانب

- الرشوة أو الاختلاس - منظمات دولية

- الضغط غير القانوني وتمويل الحملات السياسية

- أشياء أخرى

الاحتيال

- ضد الحكومة - عام
- ضد الحكومة - الاحتيال في ضريبة القيمة المضافة/المبيعات
- تخصيص الأموال (باستثناء الاختلاس من الحكومة بواسطة المسؤولين)
- الاحتيال في الإقراض (مثلاً، الاحتيال في الرهن العقاري)
- الاحتيال في وسيلة الدفع (مثلاً الاحتيال في بطاقات الاعتماد، والبطاقات المسحوبة من الحساب)
- الاحتيال في التأمين
- الاحتيال في الرعاية الصحية
- الاحتيال للحصول على مزايا
- احتيال المقاولين والموردين والاحتيال في عمليات الشراء
- الحيل/أعمال الغش التي تستغل ثقة الناس
- إصدار الفواتير الزائفة
- الاحتيال في المبيعات الافتراضية/على الانترنت (مثلاً، "الانتحال")
- الاحتيال في الاستثمار (على سبيل المثال، المخططات الهرمية "بونزي")
- أعمال احتيال أخرى

تزييف العملة

- العملة المحلية
- عملة أجنبية
- عملات أخرى

تزييف وقرصنة المنتجات

- المنتجات الموازية غير القانونية المستوردة
- انتهاك براءات الاختراع/حقوق الطبع والنشر/العلامات التجارية
- الملابس والأحذية
- الإكسسوار: الحقائب/النظارات الشمسية/الساعات، إلخ.
- الكتب
- تكنولوجيا المعلومات
- الأقراص المدمجة/دي في دي، إلخ.
- السجائر
- المواد الغذائية
- الأدوات والمعدات المنزلية وغيرها من الإلكترونيات
- المواد الصيدلانية
- المقتنيات (مثلاً، النبيذ والتحف)
- البرمجيات
- منتجات أخرى

الجرائم البيئية

- صيد الأسماك غير القانوني
- قطع الأشجار غير القانوني
- التخلص من النفايات بشكل غير قانوني/التلويث

- التعدين غير القانوني
- أنشطة استخراج أخرى غير قانونية
- الاتجار غير المشروع في الأنواع المعرضة للانقراض
- أعمال الإنشاء غير المشروعة
- جرائم أخرى

القتل والإصابات الجسدية البالغة

- القتل المأجور/بتعاقد
- القتل بدافع الربح (مثلا، مطالبات التأمين)
- الإصابة الجسدية البالغة - بشكل مأجور أو للحصول على أموال أو أصول
- جرائم أخرى

الاختطاف، والاحتجاز غير المشروع، واحتجاز الرهائن

- الاختطاف من أجل الربح
- احتجاز رهائن للحصول على فدية
- جرائم أخرى

السطو أو السرقة

- السطو - تجاري
- السطو - منزلي
- السرقة/الاختلاس
- سرقة السيارات (تشمل اختطاف السيارات)
- السرقة من السيارات
- السرقة من المحلات
- النشل
- السطو على البنوك
- السرقة/الاختلاس (سرقة بواسطة موظفين)
- السطو/الاعتداء (تشمل السطو المسلح)
- السرقة السيبرانية (مثلا، استخدام الإنترنت لتحويل أرصدة بنكية من خلال الدخول إلى الحسابات بشكل غير قانوني)
- جرائم أخرى

التهريب

- أنشطة الاستيراد المحظورة
- السجائر
- الكحول
- تهريب المبالغ النقدية "النظيفة" (إذا شملت أموال قذرة ستعتبر جنابة مزدوجة)
- المواد الغذائية

- السلع المحظور تصديرها
- الوقود
- جرائم أخرى

الابتزاز

- الابتزاز
- الإتاوات/الابتزاز
- جرائم أخرى

التزوير

- الأصول المالية
- تزوير مواد هواة جمع الطوابع
- تزوير المستندات الأخرى
- جوازات السفر المزورة
- بطاقات الهوية/رخص القيادة المزورة
- تزيف القطع الفنية
- جرائم أخرى

القرصنة البحرية

- السرقة بواسطة القرصنة
- الابتزاز أو الحصول على فدية عن طريق القرصنة
- جرائم أخرى

التداول من الداخل والتلاعب بالسوق

- التداول من الداخل
- أسواق التداول - التلاعب بالسوق
- انتهاكات مكافحة الاحتيال/الكارتل أو مكافحة انتهاكات المنافسة
- حيل مراكز الاتصالات الصادرة التي تباع عبر الهاتف استثمارات مشكوك بها
- جرائم أخرى

التهرب من الضرائب والرسوم

- ضريبة الدخل الشخصي
- حجز الضرائب
- ضريبة دخل الشركات
- على مصادر دخل غير مشروعة
- ضرائب المبيعات، ضريبة القيمة المضافة
- إصدار فواتير مخفضة لرسوم الجمارك - التصدير
- إصدار فواتير مخفضة لرسوم الجمارك - الاستيراد
- الإقرارات الكاذبة بكميات المنتجات ونوعها بخصوص رسوم الجمارك
- التهرب من رسوم الكحول والتبغ والوقود
- التهرب من ضرائب ورسوم آلات القمار
- التهرب من الرسوم المتعلقة بتزوير وقرصنة المنتجات
- عمليات تهرب أخرى من الرسوم

- ضرائب ورسوم المغادرة
- ضرائب التركات والأيلولة
- رسوم الدمغة
- ضرائب أرباح رأس المال
- ضرائب تأجير العقارات، إلخ.
- القطاع غير النظامي
- تسعير التحويلات غير القانونية
- جرائم أخرى

المقاومة غير المشروعة

- اليانصيب غير المشروع
- المراهنات غير المشروعة
- بيوت/أندية القمار غير المشروعة
- القمار غير المشروع على الانترنت
- جرائم أخرى

غسل الأموال

- للعائدات الأجنبية للجريمة

الجرائم الأخرى المدرة للعائدات

- الجرائم الإلكترونية عن طريق الكمبيوتر
- الاتجار غير المشروع بالسلع والخدمات
 - الكحول والتبغ
 - المواد الصيدلانية، بما في ذلك الصيدلة على الانترنت
 - المنشطات
 - العقاقير الترفيهية وغيرها من العقاقير "غير المخدرة"
 - الآثار
- الممارسة غير القانونية لنشاط خاضع للتنظيم/يتطلب ترخيصا
 - القروض بفوائد فاحشة/الإقراض غير القانوني
 - نشاط تحويلات غير مشروع
 - نشاط غير مشروع/محظور للتعامل بالعملة الأجنبية أو تبديل الأموال
 - خدمات مالية أخرى غير مشروعة/محظورة
 - خدمات مهنية غير مشروعة (مثلا، المحاسبة، الاستشارات القانونية، إلخ.)
 - خدمات صحية غير قانونية (مثلا، الإجهاض، طب الأسنان، عمليات التبرع بالأعضاء والمتاجرة بها، إلخ.)

الملحق 2: عوامل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بجوانب الضعف

لكي يتسنى فهم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب التي تواجه الدولة، يجب تحديد جوانب الضعف ذات الصلة. يحتوي هذا الملحق على قائمة مطوّلة بأمتثلة عن العوامل التي يمكن أخذها بالاعتبار في هذه المرحلة من مراحل تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب للمساعدة على تحديد جوانب الضعف ذات الصلة. وبشكل عام، فقد تم ترتيب هذه القوائم حسب الإطار التحليلي الذي يُعرف بـ "بيستيل" PESTEL (وهو مصطلح مأخوذ عن الأحرف الأولى - باللغة الانجليزية - للفئات الرئيسية: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، البيئية، والتشريعية). هذه القائمة ليست شاملة ولا مُلزِمة، كما أن هذه العوامل لا تنطبق على تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب في كل دولة ولا يتعين تطبيقها في سياق كل دولة.²⁸

العوامل السياسية

- هيكل النظام السياسي
- استقرار الحكومة الحالية
- مستوى الالتزام السياسي ببرامج مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب
- مستوى الالتزام السياسي بمكافحة الجريمة
- وجود تاريخ لنشاط تمويل الإرهاب لم تتم معالجته
- انتشار الجريمة المنظمة، خاصة إذا كانت متورطة في إنتاج المخدرات والمتاجرة بها بشكل غير مشروع، والاختطاف من أجل فدية، والابتزاز، وجرائم الملكية الفكرية
- وجود تجارة في الأسلحة الصغيرة
- انتشار شبكات التهريب
- وجود أفراد أو جماعات أو منظمات تدعم أو تروج للتطرف العنيف
- السيطرة الضعيفة للدولة في بعض مناطق البلاد، خاصة المناطق الحدودية - الحدود التي يسهل اختراقها
- معدلات فساد عالية
- كفاية الموارد البشرية والمالية وغيرها لدى السلطات المختصة
 - عدم كفاية الموارد
 - عدم اعتبار غسل الأموال/تمويل الإرهاب أولوية وطنية
 - عدم قيام السلطات بتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب
 - عدم الرغبة في الإقرار بمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب
 - الافتقار للتدريب التخصصي
 - عدم التزام القطاع المالي، بما في ذلك مستويات متدنية من عمليات الإبلاغ و/أو الافتقار لتقارير المعاملات المشبوهة

²⁸ تم أخذ بعض الأمثلة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2010).

- القطاع المالي غير مهتم أو محفز بشكل كافٍ فيما يتعلق بتعرضه لمخاطر تتعلق بغسل الأموال وتؤثر على سمعته
- عدم الفهم أو التطبيق الكامل لشروط نظام مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب من جانب المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة
- تخصيص موارد غير كافية لعملية تنظيم المنظمات غير الهادفة للربح، في ضوء مستوى المخاطر التي تم تحديدها
- تخصيص موارد غير كافية للمسائل المتعلقة بتحديد ملكية المؤسسات والجمعيات والجهات المشابهة الأخرى، مثل صناديق الاستئمان.

■ كفاءة عمليات السلطات المختصة

- قدرات السلطات على قمع الجريمة بشكل عام، والجرائم الأصلية المتعلقة بغسل الأموال/تمويل الإرهاب على وجه الخصوص
- أوجه الضعف المنهجية في أجهزة إنفاذ القانون وفي جهود السلطات لمكافحة الجريمة بشكل عام، خاصة غسل الأموال/تمويل الإرهاب
- قدرة محدودة أو منعدمة لدى الاستخبارات وأجهزة إنفاذ القانون المشاركة في مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب على استخدام المعلومات المالية في تحقيقاتها
- عدم كفاية التنسيق ومشاركة المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون ووكالات الاستخبارات المشاركة في مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب
- تنسيق غير كافٍ وسط السلطات الوطنية المشاركة في مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب
- اختلافات كبيرة في الإجراءات وسط السلطات المختصة المسئولة عن مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب
- افتقار وحدات المعلومات المالية للقدرات الكفيلة بمعالجة التقارير التي تتلقاها
- افتقار سلطات إنفاذ القانون للقدرات الكفيلة بقمع غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، مما قد ينتج عنه عدم اكتشاف عمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو التحقيق فيها بشكل ملائم
- انعدام التنسيق بين الوكالات مما يعيق إجراءات وعمليات مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب
- افتقار سلطات الادعاء والسلك القضائي ونظام السجون للقدرات الكفيلة بالتعامل مع الجرائم المتصلة بغسل الأموال/تمويل الإرهاب، بما في ذلك أوجه الضعف في القانون وغيرها من أوجه الضعف التي تؤدي إلى عدم مقاضاة المجرمين وإدانتهم ومعاقبتهم على نحو ملائم، أو حرمانهم من أصولهم وأموالهم
- أوجه ضعف في قدرة السلطات على جمع ومشاركة المعلومات، نسبة للافتقار إلى القدرة أو السلطة القانونية
- عدم القدرة على الحصول على إدانات بخصوص غسل الأموال/تمويل الإرهاب والجرائم ذات الصلة

- عدم وجود وحدة معلومات مالية عاملة، أو عدم فاعلية الوحدة، وعدم قدرتها أو افتقارها للأهلية لفحص تقارير المعاملات المشبوهة
- عدم المشاركة أو الممانعة في المشاركة إقليمياً ودولياً في مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب، بما في ذلك عدم المشاركة في طلبات المساعدة
- ضوابط حدودية غير فعّالة
- افتقار مسئول الجمارك والهجرة إلى الاستفادة من نظام الاتصال الشرطي الدولي التابع للإنتربول والذي يعمل على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع
- ضعف الضوابط على حمل المبالغ النقدية على النقاط الحدودية
- ضعف الرقابة على مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب
- عدم قيام الحكومة بمراجعات دورية لمخاطر تمويل الإرهاب في قطاع المنظمات غير الهادفة للربح بالدولة

العوامل الاقتصادية

- نوع النظام الاقتصادي
- مقدار التنظيم في الاقتصاد
- متوسط دخل السكان
- أسعار صرف العملات
- تكلفة الخدمات
- حجم صناعة الخدمات المالية
- اقتصاد ضخم أو معقد، أو كلاهما (ربما يجعل من الأسهل لعمليات غسل الأموال/تمويل الإرهاب أن تمر دون ملاحظة)
- القدرة العامة للنظام المالي
- تشكيل صناعة الخدمات المالية²⁹
- المنتجات والخدمات والمعاملات
 - المعلومات الأساسية عن القطاعات أو المنتجات
 - وجود القطاعات أو المنتجات التي تسهل المعاملات السريعة أو المجهولة
 - المعاملات النقدية وتحويل الأموال عبر الحدود
 - قنوات التسليم
 - وجود علاقة مراسلة بين البنوك تنطوي على مخاطر عالية
 - وجود تدابير لتسهيل التحسين المالي لغير المقيمين (ملاذ ضريبي)
- العميل
 - أنواع العملاء ونطاقاتهم (مثلاً، جهات، أشخاص، إلخ.)
 - طبيعة العلاقات التجارية
 - وجود عملاء ينطوون على مخاطر عالية

²⁹ طالعوا أيضاً قائمة المؤسسات والخدمات المالية الموجود في مكان لاحق بهذا الملحق.

- التقيد بالأحكام التنظيمية المطبقة على العملاء
- التقيد بأية قيود على معاملات العملاء
- الجغرافيا
 - قاعدة الأعمال والعملاء في منطقة جغرافية محددة
 - الأشخاص غير المقيمين
 - العملاء من المناطق الجغرافية المثيرة للقلق
 - التقيد بأية شروط في الدول الأخرى
 - عمليات نقل الأموال عبر الدول أو عبر الحدود
- ملكية المؤسسات المالية والهيمنة عليها والشروط المتعلقة بتحديد هوية المالك غير المقيمين
- ترتيبات إدارة الشركات في المؤسسات المالية والاقتصاد ككل
- طبيعة ودور الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية في الاقتصاد
- طبيعة، ووجود، وحجم قطاعات الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية
- طبيعة أنظمة الدفع وانتشار المعاملات النقدية
- الاقتصاد القائم على المعاملات النقدية والذي به قطاع غير رسمي كبير، والنسبة العالية من التعامل النقدي خارج النظام البنكي الشرعي خاصة بشكل مقارن مع الدول المشابهة
- التطبيق الصارم لسرية المؤسسات المالية وغير ذلك من السرية – بما في ذلك السرية المهنية
- التوزيع الجغرافي لعمليات وزبائن صناعة الخدمات المالية
- الروابط الاقتصادية مع المناطق التي تواجه مخاطر عالية تتعلق بالإرهاب أو عدم الاستقرار السياسي، أو كليهما
- وجود منظمات غير هادفة للربح تنشط في مناطق نزاع في الخارج، أو في دول أو أقاليم تُعرف بكثافة النشاط الإرهابي بها
- وجود منظمات غير هادفة للربح تجمع الأموال لمتلقين في دولة ثالثة ويُعتبرون جزءاً من هيكل تنظيمي يشارك في أنشطة عنيفة أو شبه عسكرية
- علاقات غامضة بين متلقي المنح والمنظمات غير الهادفة للربح التي توزع الأموال أو الموارد على المتلقين؛ على سبيل المثال، لا يُشترط على المتلقين أن يفصحوا للمنظمات غير الهادفة للربح عن كيفية استخدامهم للأموال؛ عدم وجود اتفاق مكتوب بخصوص المنحة؛ عدم قيام المنظمات غير الهادفة للربح بالعناية الواجبة بخصوص المتلقين، أو تكون العناية الواجبة عشوائية وغير منتظمة؛ وإمكانية قيام المنظمات غير الهادفة للربح بتوزيع مبالغ كبيرة على مشاريع غير محددة يختارها المتلقون.
- فعالية المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية في تطبيق التزامات مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب أو تدابير الرقابة
 - العناية الواجبة بالنسبة للعملاء
 - العناية الواجبة المستمرة، بما في ذلك الضوابط على المعاملات
 - تدابير الإبلاغ المطبقة حالياً
 - الضوابط الداخلية
 - الاحتفاظ بسجلات

العوامل الاجتماعية

- التوزيع الديمغرافي للمجتمع
- مدى الشمولية الاجتماعية
- تحولات كبيرة في السكان
- التنوع العرقي للسكان
- العوامل الثقافية وطبيعة المجتمع المدني
- مجالات النزاع الاجتماعي والعرقي والسياسي
- الروابط الثقافية وروابط الهجرة والدين مع المناطق التي تواجه مخاطر عالية تتعلق بالإرهاب أو عدم الاستقرار السياسي، أو كليهما
- المستوى المتدني من التشاور والتنسيق بين الحكومة والقطاع المالي
- الشركات التابعة للبنوك تتجاوز الحظر الدولي الذي يفحص المعاملات لصالح الإرهابيين وتجار المخدرات، والسلطات المارقة وغيرهم من المخالفين
- عدم الاشتراط على موظفي البنوك مشاركة المعلومات بشكل روتيني مع الشركات التابعة لتعزيز التنسيق
- عدم الفهم أو التطبيق الكامل لشروط نظام مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب من قبل المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة

العوامل التكنولوجية

- استخدام وسائل المواصلات
- طرق الاتصال الجديدة
- استخدام التكنولوجيا في تحويل الأموال
- انتهاج واستخدام طرق دفع جديدة

العوامل البيئية والجغرافية³⁰

- العوامل البيئية الدولية مثل توفر المياه، والاحتباس الحراري، إلخ.
- استخدام وإعادة استخدام الموارد
- تأثير البيئة المحلية على الجريمة، مثل الإسكان، والأمن، إلخ.
- تأثير التشريعات البيئية

العوامل التشريعية

- نظام العدالة الجنائية والبيئة القانونية
- سهولة إجازة التشريعات الجديدة
- إجراءات المراجعة للتشريعات الحالية
- تأثير المعايير الدولية على التشريعات الوطنية
- أوجه القوة والضعف في التشريعات التي تكافح الجريمة الخطيرة والمنظمة
- أوجه القوة والضعف في التشريعات الحالية لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب

³⁰ قد لا تنطبق بعض الفئات الرئيسية المذكورة بهذا المثال على كافة تقييمات مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب.

- الضوابط الوقائية في نظام مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب، ويشمل ذلك عملية الإشراف والرصد المتعلقة خصوصاً بهذا النظام، والتي في مجملها لا تردع غسل الأموال/تمويل الإرهاب أو تؤدي إلى اكتشافهما في حالة حدوثهما
- الضوابط والتعاون الدولي العابر للحدود بخصوص مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب
- السلطة ليس طرفاً في الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولاتها، و/أو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- التقيد بالمعايير أو الاتفاقيات الدولية التي تنطبق على قطاع أو مُنتج معين
- عدم تجريم غسل الأموال/تمويل الإرهاب أو عدم تجريمهما بشكل ملائم
- التغطية غير الكاملة للجرائم الأصلية المتعلقة بتمويل الإرهاب
- عدم تجريم غسل الأموال/تمويل الإرهاب باعتبارهما جريمة قائمة بذاتها
- عدم اعتبار تمويل الإرهاب جريمة أصلية تتعلق بجريمة غسل الأموال
- عدم تجريم تمويل الإرهاب ما لم يرتبط بعمل إرهابي محدد
- تجريم تمويل الإرهاب فقط فيما يتعلق بالجرائم المرتبطة بالاتفاقية
- عدم وجود تدابير، أو وجود تدابير غير كافية، لتجميد أموال الإرهابيين وأصولهم بدون تأخير
- تجميد أموال الإرهابيين لا يمتد إلى أصولهم الأخرى
- عدم وجود تشريع يحرم الذين يقومون بأعمال إرهابية أو يساعدون عليها من التمتع بمزايا الملاذ الآمن (قوانين لطرائق التعاون بين الدول، تفسير المجرمين، المساعدة القانونية المتبادلة، نقل الإجراءات الجنائية، إلخ.)
- عدم قيام الحكومة بمراجعة سياساتها ونشرها والأدوات الأخرى المتصلة بمخاطر تمويل الإرهاب في قطاع المنظمات غير الهادفة للربح، وعدم اتخاذها للخطوات الكفيلة بمعالجة أوجه القصور
- تنظيم التبرعات الخيرية لا يشمل التبرعات من الخارج
- الافتقار إلى ترتيبات مع السلطات الأخرى بخصوص الإنذار المبكر لتمويل الإرهاب
- عدم منع القطاع المالي من إنشاء علاقات مع البنوك والشركات الصورية
- كفاية ضوابط مكافحة غسل الأموال
 - العناية الواجبة تجاه العملاء
 - العناية الواجبة المستمرة، بما في ذلك الضوابط على المعاملات
 - تدابير الإبلاغ المُطبَّقة حالياً
 - الضوابط الداخلية
 - الاحتفاظ بالسجلات
 - الافتقار إلى تشريع بخصوص ملكية الشركات
- الافتقار إلى توجيهات للسلطات المختصة بخصوص ملكية الشركات
- محدودية أو غياب التوجيهات بخصوص النهج القائم على تفادي المخاطر التي تقدمها السلطات التنظيمية والرقابية والإشرافية
- تنظيم محدود لأنظمة تحويل الأموال أو القيمة

- عدم تسجيل الجهات والجهل بحجم القطاع
- غياب نظام تسجيل أو ترخيص مقدمي الخدمة، وصعوبة اتخاذ الإجراءات المتعلقة بتطبيق النظام وبالتالي إضفاء الطابع الرسمي على تدفق الأموال
- أية ضوابط لا تتعلق بمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب وتتنطبق على جهات يمكن استغلالها في غسل الأموال/تمويل الإرهاب، بما في ذلك الإشراف أو الرصد العام
- أية ضوابط عابرة للحدود ولا تتعلق بمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب، بما في ذلك أمن الحدود بشكل عام
- حجم وفعالية عمليات التدقيق على الامتثال
- التوجيهات حول وجوب إنفاذ القواعد
- وجود جهة تنظيمية أو مشرفة
- حلقات الوصل مع الوسطاء الماليين الآخرين
- القيود القانونية وغيرها على المنتجات والخدمات والمعاملات
- التغطية أو الشروط في الدول الأخرى

يعرض الجدول التالي قائمة عامة بالجهات/القطاعات التي قد تفيد في إعداد قائمة بأوجه الضعف المتعلقة بغسل الأموال/تمويل الإرهاب التي يمكن استغلالها في الجهات الخاضعة للتنظيم. على وجه الخصوص، قد يكون من المفيد استخدام هذه القائمة للتفكير في أوجه الضعف في سياق أنواع المنتجات والخدمات التي يقدمها كل نوع من المؤسسات أو الشركات ومدى كفاية ضوابط مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب الخاصة بهم. هذه القائمة ليست شاملة، ويجب النظر إلى القطاعات/الجهات المذكورة بها باعتبارها أمثلة.

الجدول 1. فئات المؤسسات والشركات حسب القطاع

القطاع	فئات المؤسسات والشركات
البنوك ومؤسسات الاعتماد	كافة البنوك أو البنوك التجارية (تشمل: البنوك الأجنبية، البنوك المملوكة للحكومة، بنوك التجارة الدولية، البنوك ذات الأغراض الخاصة)
	كافة المصارف الخارجية (تقدم خدماتها حصرياً لغير المقيمين)
	جمعيات البناء، والتعاونيات، والاتحادات الائتمانية (جمعيات التسليف)
	البنك المركزي بدون خدمات مصرفية للأفراد
	البنك المركزي مع خدمات مصرفية للأفراد
	شركات التمويل
	مؤسسات الادخار (تشمل خدمة الادخار البريدية)
	المصارف المعتمدة لقبول ودائع تمويل المشاريع الصغيرة
	مصارف التجارة الدولية
	البنوك السورية
صناعة الأوراق المالية	المستشارون
	مديرو الأموال والأصول (تشمل الصناديق المشتركة)
	العقود الآجلة (تشمل السلع) وسماسرة وتجار المشتقات
	الأسواق والسجلات والصرافة
	شركات الأوراق المالية (السماسرة، التجار وغيرهم من الشركات)
	شركات صناديق التقاعد والمعاشات
	فئات أخرى
صناعة التأمين	وكلاء وسماسرة التأمين على الحياة
	وكلاء وسماسرة التأمين على غير الحياة
	شركات التأمين على غير الحياة
	شركات التأمين الخارجية
	شركات صناديق التقاعد والمعاشات
	خدمات تأمين أخرى
شركات خدمات المال	مقدمو خدمات البطاقات/الدفع الإلكتروني (بطاقات الاعتماد وبطاقات الخصم، النقد/الأموال الإلكترونية، إلخ)
	مقدمو خدمة إصدار الشيكات وصرافها
	تجار النقد الأجنبي (يشمل ذلك مكاتب الصرافة وخدمات تبديل الأموال)
	وكلاء التحويلات النقدية (تشمل أية خدمة بريدية تقدم هذه الخدمة)
	أعمال تعهدات دفع الفواتير
	كافة شركات خدمات المال "الأخرى"

شركات الشراء بالتقسيط	مؤسسات مالية أخرى
مقدمو خدمات الرهن العقاري	
مُقرضون آخرون	
مؤسسات مالية متخصصة أخرى (مثل المؤسسات المالية المعنية بالتنمية)	
مكاتب الرهونات (إن كانت "تقوم بالتسليف")	
مقدمو خدمات صناديق الإيداع	
المؤسسات المالية المتخصصة	
شركات نقل المبالغ النقدية	
المحاسبون	الأعمال والمهن غير المالية المحددة
مراجعو الحسابات	
أندية القمار	
المتعاملون في المعادن والأحجار الثمينة	
المحامون (يشمل ذلك محامي المرافعات، محامي الائتماس، وغيرهم من المهنيين القانونيين)	
الموثقون وكتّاب العدل	
وكلاء العقارات (بما فيهم إخصائي الصفقات العقارية)	
مقدمو خدمات الاعتماد وخدمات الشركات (يشمل ذلك وكلاء تأسيس الشركات)	
كافة الأعمال والمهن غير المالية المحددة (الأخرى)	
المستشارون بما فيهم مستشارو الضرائب والمسائل المالية	جهات أخرى
العاملون في المراهقات، المقامرة واليانصيب	
تجار السيارات بالتجزئة	
مؤجرو، وبائعو المراكب والقائمون بإعادة بيعها	
مؤجرو، وبائعو الطائرات والقائمون بإعادة بيعها	
تجار القطع الفنية والتحف	
مكاتب المزادات	
متعاملون ومتاجرون آخرون بالسلع عالية القيمة	
مكاتب الرهونات	
وكلاء السفر	
المتاجر التي تعمل لساعات متأخرة، والبقالات ومحلات بيع الكحول	
مغاسل الملابس، ومغاسل السيارات، وأعمال مواقف السيارات	
أعمال تجارية أخرى كثيفة النقدية	
شركات البناء والإنشاءات	
وكلاء وسماسرة الجمارك	
شركات البريد ونقل الطرود	
الفنادق	
المطاعم والحانات	
شركات التعدين وقطع الأخشاب وغيرها من الصناعات الاستخراجية	
صناعات أخرى	

الشخصيات الاعتبارية	الهيئات الاعتبارية
	الشركات المسجلة *
	الشركات العامة *
	الشركات التي أصدرت أسهما لحاملها *
	الشركات المملوكة أو الخاضعة لسيطرة أشخاص غير مقيمين *
	الشركات أو المؤسسات التجارية الدولية (أو الأجنبية)
	أنواع أخرى من الشركات
	المؤسسات
	أنستالت [مؤسسة متخصصة]
	الشراكات
	الجمعيات
	الجهات المشابهة التي بإمكانها تأسيس علاقة دائمة، بصفتها كعميل، مع مؤسسة مالية، أو أن تحوز على ممتلكات بشكل آخر
	كافة الشخصيات الاعتبارية (فيما عدا الشركات) التي يمتلكها أو يهيمن عليها أشخاص غير مقيمين، ويشمل ذلك فروع أو مكاتب الشخصيات الاعتبارية الأجانب المصرح لهم بالعمل في المنطقة الخاضعة للسلطة المعنية *
الترتيبات القانونية	الصناديق الاستئمانية المباشرة (من خلال سند خطي بالاستئمان)
	الاستئمان <i>Fiducie</i>
	الثقة <i>Treuhand</i>
	الاستئمان <i>Fideicomiso</i>
	ترتيبات قانونية أخرى مشابهة
	الاستئمانات الدولية *
	كافة الترتيبات القانونية التي أنشئت أو تخضع لسيطرة أشخاص غير مقيمين *
المنظمات غير الهادفة للربح	منظمات غير هادفة للربح - مسجلة أو مرخصة
	منظمات غير هادفة للربح - غير مسجلة أو مرخصة
	كافة المنظمات غير الهادفة للربح التي أنشئت أو تخضع لسيطرة أشخاص غير مقيمين *

ملاحظة بخصوص الجدول:

* هذه فقط بنود مذكورة حيث أنها وردت مسبقاً تحت فئات أخرى.

الملحق 3: أمثلة عن التقييمات على المستوى الوطني

يعرض هذا الملحق جهود الدول في تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب على المستوى الوطني (سواء كانت تركز على التهديدات، أو أوجه الضعف، أو كليهما). لقد تم عرض هذه الجهود كأمثلة فقط. عند وقت نشر هذه الإرشادات، لم يتم تقييم الجهود الفردية من حيث امتثالها للتوصية رقم 1. وعليه، يتعين عدم النظر إلى نشرها هنا باعتباره إقراراً لها من مجموعة العمل المالي.

أستراليا

إرشادات مجموعة العمل المالي حول عمليات تقييم المخاطر - فريق المشروع

التقييم الاسترالي لتهديدات غسل الأموال على المستوى الوطني 2011

اعتمدت أستراليا نهجاً "تنازلياً" عام 2011، وأنجزت أول تقييم للتهديدات على المستوى الوطني بالبلاد. لقد كان تقييم المخاطر على المستوى الوطني أحد العناصر الهامة للإطار الاستراتيجي المتعلق بالجريمة المنظمة الذي اعتمدته الحكومة الأسترالية عام 2009. وقد شاركت في تقييم المخاطر على المستوى الوطني الوكالات الحكومية فقط. لقد قامت هيئة "أستراك" AUSTRAC، وهي المنظم (أي، الهيئة المشرفة) لوحدة المعلومات المالية وعمليات مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب، بقيادة المشروع من خلال معلومات أساسية تلقتها من خمس وكالات حكومية وطنية (السياسة، الإيرادات، إنفاذ القانون، وحماية الحدود) ووكالة استخبارات ولائية واحدة معنية بإنفاذ القانون. وقد أتت معلومات عرضية من حفنة من الوكالات الوطنية والولائية بخصوص مسائل معينة حسب الطلب.

وقد تم وضع نظام مزدوج لتنسيق المعلومات الواردة وتوفير التوجيهات عبر الوكالات. تم تشكيل لجنة توجيهية تتألف من موظفين رفيعي المستوى لتقديم التوجيهات والإدارة لعملية التقييم ومعالجة أية مشاكل تطرأ. وقد شمل المستوى الأدنى فريق عمل يتألف من محلي استخبارات، وعناصر من أجهزة إنفاذ القانون ومستشاري سياسات، وذلك لجمع وتحليل المعلومات والعمل مع وحدة المعلومات المالية لصياغة مسودة التقييم. بمجرد اعتماده من اللجنة التوجيهية ورئيس وحدة المعلومات المالية، تم رفع التقرير إلى رؤساء الوكالات العاملة في الحكومة الوطنية (التي تضم أجهزة إنفاذ القانون، ووحدة المعلومات المالية، وحماية الحدود، والوكالات التنظيمية).

يجمع تقييم المخاطر على المستوى الوطني معلومات من مختلف الوكالات الحكومية لتشكيل صورة متكاملة عن بيئة غسل الأموال الأسترالية. وهو يركز على البيئة الأسترالية وعلى الأشياء التي تراها الوكالات الأسترالية ويراهم الخبراء باعتبارها التهديدات الناشئة الحالية. وقد تم الاهتمام على نحو خاص بغسل الأموال المرتبط بنشاط الجريمة المنظمة الذي ينطوي على مخاطر عالية. كما أن التقرير يدرس الدول ذات المخاطر العالية التي تؤثر على البيئة الأسترالية. لقد تمت الاستفادة من التجارب الدولية حيثما تطلب الأمر لتوضيح الصورة المتعلقة بأحد جوانب الوضع الاسترالي، أو للمساعدة على معالجة الفجوة في الصورة الأسترالية.

لقد كانت مصادر المعلومات مستمدة من الاستخبارات بشكل رئيسي. إن البصيرة الاستخباراتية وحالات العمليات الحالية، علاوة على وجهات نظر الخبراء، تثري النقاش حول أنشطة غسل الأموال الحالية والمتوقعة. إن محدودية البيانات الإحصائية، خاصة فيما يتعلق بالقيمة المالية لنشاط غسل الأموال، أدت بتقييم المخاطر الوطنية إلى أن يكون، لحد كبير، تقييماً نوعياً للتهديدات.

مصفوفة المخاطر

عدّل تقييم التهديدات الوطنية "السمات" التي اعتمدها "التقييم الدولي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب" الذي أصدرته مجموعة العمل المالي³¹، وذلك من خلال استخدام مصطلحات يسهل للجمهور الاسترالي فهمها بخصوص القنوات، والقطاعات، والأشخاص المعرضين للمخاطر (العاملين بالصناعة وشركات المشروعات الخاصة). لقد أخذ التقييم الخاص بكل مجال الأمور التالية في الاعتبار:

- التدابير الحكومية (القانون والنظم، إنفاذ القانون والنشاط التنظيمي، والعمل الاستخباري المتخصص حيثما كان ملائماً)
- الصورة الاستخبارية الحالية
- العوامل المحركة وعوامل التمكين (استُمدت من التقييم الدولي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب)
- الفجوات في الاستخبارات والمعلومات والتدابير
- تقييم المخاطر المتوقعة خلال ثلاث سنوات حيثما كان ذلك ممكناً

للتغلب على القيود التي واجهها عند محاولة تطبيق التحليل التقليدي للمخاطر (النية \times القدرة = التهديد) على غسل الأموال، تمت موازنة مصفوفة التهديد (طالعوا الجدول رقم 2 أدناه) لظروف أستراليا لتصنيف المستويات النسبية للتهديد. وقد قامت المصفوفة بتقييم التهديدات وأوجه الضعف من حيث:

- **إمكانية الوصول** أو توفر الخدمات التي يمكن سوء استخدامها لغسل الأموال - المقياس يتراوح بين سهل، ومتوسط، إلى صعب (كلما كانت إمكانية الوصول أسهل، كلما ارتفع مستوى التهديد)
- **سهولة الاستخدام** - نفس المقياس المذكور أعلاه
- **الردع** - المقياس يتراوح بين كبير، ومحدود إلى ضعيف (الردع الكبير = تدابير فاعلة على نحو ملائم لتخفيف تهديد غسل الأموال)
- **الاكتشاف** - المقياس يتراوح بين محتمل (كشف غسل الأموال)، ومحدود إلى صعب (يكون الاكتشاف غير محتمل نسبة للفجوات الاستخبارية، والخدمات الغامضة والمعقدة)
- **النية الإجرامية** لغسل الأموال (دالة على الفئات المذكورة أعلاه وعلى تقييمات سلوك وتوجهات الجريمة المنظمة الحالية والناشئة)

لقد وُضعت الأوزان للمقاييس المستخدمة أعلاه لتطوير درجات تقريبية لمستويات التهديد، تتراوح من غير محددة، إلى منخفضة، ثم متوسطة ومرتفعة. لم يتم اعتماد الدرجات بصورة قاطعة، بل كنقطة بداية لتنشيط النقاش التخصصي بين الوكالات المشاركة. وقد استخدمت درجات التهديد أيضاً بالاقتران مع تحليل لكل مجال، وذلك لاختبار وجهات النظر الاستخبارية و، بطريقة عكسية، لاختبار صحة نظام الدرجات في حد ذاته.

الجدول 2. مصفوفة التهديد الأسترالية

عوامل التهديد	تهديد منخفض	تهديد متوسط	تهديد مرتفع
إمكانية الوصول على سبيل المثال، إمكانية الوصول والتكلفة النسبية	صعب يصعب تقييمه و/أو قد يكلف أكثر من الخيارات الأخرى	متوسط يمكن الوصول إليه بشكل معقول و/أو يُعتبر خياراً ملائماً من الناحية المالية	سهل يسهل الوصول إليه على نطاق عريض ومتوفر من خلال عدد من الوسائل و/أو منخفض التكلفة نسبياً
سهولة الاستخدام مثلاً، المعرفة و/أو الخبرة الفنية والدعم المطلوبين	صعب يتطلب مزيداً من التخطيط، والمعرفة و/أو الخبرة الفنية أكثر من الخيارات الأخرى	متوسط يتطلب مستويات متوسطة من التخطيط والمعرفة و/أو الخبرة الفنية	سهل تسهل نسبياً إساءة استخدامه، ويتطلب القليل من التخطيط والمعرفة و/أو الخبرة الفنية مقارنة بالخيارات
الردع مثلاً، وجود نظام لمكافحة غسل الأموال و/أو عوائق أخرى لإساءة الاستخدام	كبير توجد تدابير وضوابط للردع وهي فاعلة نسبياً في ردع غسل الأموال	محدود تدابير وضوابط الردع لها بعض التأثير في ردع إساءة استخدام الخدمة بشكل إجرامي	ضعيف محدودية أو انعدام التدابير والضوابط المطبقة، أو أنها لا تعمل على النحو المنشود
الاكتشاف على سبيل المثال، القدرة على اكتشاف غسل الأموال وإبلاغ السلطات عنه	محتمل وجود طائفة من أساليب غسل الأموال الواضحة والتي من المحتمل اكتشافها	محدود قد تكون بعض أساليب غسل الأموال واضحة، ولكن الإبلاغ عنها محدود كما أن حجم تدفق الأموال كبير و/أو أساليب المراوغة الفعالة تعيق عملية الاكتشاف	صعب عملية الاكتشاف صعبة كما أن هناك القليل من المؤشرات المالية وغيرها للنشاط المشبوه
النية على سبيل المثال، الاعتقاد بجاذبية غسل الأموال من خلال هذه الآلية	منخفض الاعتقاد بأن الآلية جاذبة نسبياً و/أو غير آمنة	متوسط الاعتقاد بأن الآلية جاذبة على نحو متوسط و/أو آمنة لحد ما	مرتفع الاعتقاد بأن الآلية جاذبة و/أو آمنة

الدول التي تشكل مخاطر عالية³²

لتعزيز قدرة السلطات الأسترالية على تقييم ووضع أوزان لتهديدات/مخاطر غسل الأموال التي تشكلها دول أجنبية على أستراليا، طُوّر تقييم المخاطر الوطنية مصفوفة بالدول التي تشكل مخاطر عالية. هذه المصفوفة في الأساس عبارة عن قائمة مرجعية للمؤشرات والصفات الرئيسية التي تؤثر على بيان المخاطر لدولة ما، وذلك باعتبارها دولة مصدر أو مقصد أو عبور للأموال المغسولة. مرفق بهذه الورقة نسخة من جدول المصفوفة بعد حذف أسماء البلدان. لقد انطوت المصفوفة على مجموعة من المؤشرات (مُدرجة أدناه) أكبر من تلك الواردة بمصفوفة التهديدات الموضحة آنفاً. لقد تم استخلاص الكثير من مؤشرات المخاطر من إرشادات مجموعة العمل المالي. لم يتم استخدام أوزان أو درجات رقمية بالمصفوفة، ولكن تصميم المصفوفة يسمح باستخدامها إذا دعت الحاجة.

³² رغم أن تقييم المخاطر الوطني يُعتبر تقييماً للمخاطر، إلا أنه تم استخدام مصطلح "الدول التي تشكل مخاطر عالية" نسبة للاستخدام الشائع له في الدوائر الرسمية.

من أجل التوضيح، قسّم تقييم المخاطر الوطنية الدول التي تشكل مخاطر عالية إلى نوعين عريضين من الجرائم: الجريمة المنظمة/الدولية، والتهرب من الضرائب في الخارج. رغم أن الفرق بين هاتين الفئتين غير واضح، وأن بعض الدول تظهر في كلا المجموعتين، إلا أن هذا الأسلوب ساعد على التدقيق في قائمة طويلة من الدول. كما أنه أدى إلى التركيز بشكل أكبر على طبيعة تدفق الأموال غير المشروعة الذي ينطوي على دول مختلفة، وذلك بشكل أكبر من التركيز الذي كان سيتم في حالة وضع الدول تحت مسمى "الدول التي تشكل مخاطر عالية".

مؤشرات الدول التي تشكل مخاطر عالية

- النظم المتغيرة، مثل أحكام متراخية لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب، التنظيم الضعيف لتسجيل الشركات، والأسواق المالية، والنقد الأجنبي
- أنظمة ضرائب تفضيلية حددتها المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية
- أحكام صارمة تتعلق بسرية البنوك والتمويل
- حجم كبير للتحويلات الدولية غير البنكية
- المراكز المالية الإقليمية والدولية
- مناطق التجارة الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة
- دول المصدر للسلع والخدمات غير المشروعة
- دول العبور للسلع والخدمات غير المشروعة
- الضرائب المنخفضة على الدخل الأجنبي
- القدرة على القيام بسهولة بإنشاء مؤسسات قانونية معقدة لإخفاء الجهة المالكة للأصول
- الدول التي يُعتقد أن بها مستوى عالٍ من الفساد
- الدول المتورطة في نزاع داخلي أو خارجي عالي المستوى
- أنماط تهرب الأعمال التجارية المشروعة من ضوابط النقد الأجنبي
- سلطات محدودة للاستيلاء على الأصول وحجزها
- قدرات ضعيفة لإنفاذ القانون وضبط الحدود
- اقتصاديات ضخمة للأسواق الموازية أو السوق السوداء
- الاقتصاديات كثيفة النقدية
- الدول التي ليست طرفاً في معاهدة تسليم مجرمين مع أستراليا
- مناطق السلطة التي يسكن بها أعضاء شبكة إجرامية أو التي لديهم فيها روابط أسرية أو ثقافية قوية، أو كليهما
- مناطق السلطة التي يمكن للجهات الإجرامية الحصول فيها على الجنسية المزدوجة

المنهاج والدروس المستفادة

بما أن هذا كان أول تقييم مخاطر وطنية تقوم به أستراليا، فقد كانت النية هي إشراك مجموعة أساسية من الوكالات الحكومية في وضع أساس تُبنى عليه تقييمات المخاطر الوطنية اللاحقة. إن المشاركة الأوسع من الصناعة والهيئات الحكومية الأخرى على المستوى الوطني ومستوى الولاية/المقاطعة تُعتبر أمراً يتعين النظر فيه للتقييمات المستقبلية.

لقد كان أحد الدروس الرئيسية المستفادة من أول تقييم مخاطر وطني هو أن أي قرار لإشراك المزيد من الشركاء أو أصحاب المصلحة يجب أن يُتخذ بناءً على قيمة البيانات والمعلومات الاستخباراتية والخبرة التي بإمكانهم الالتزام بها في التقييم. فالخبرة الملائمة والالتزام المضمون بتوفير الموارد (الموظفين والوقت) يُعتبران ضروريان لإنجاز مثل هذه العملية الكبيرة على نحو ناجح. كما يجب عدم التقليل من شأن "التكلفة المستترة"، من حيث الوقت والموظفين، المتعلقة بالتشاور والتنسيق بين الكثير من أصحاب المصلحة.

إن تقييم المخاطر الوطنية يدرس فقط غسل الأموال ويستبعد تهديدات تمويل الإرهاب. لقد كان يُنظر إلى كل الاختلافات بين غسل الأموال والحالات المحدودة لتمويل الإرهاب في السياق الأسترالي، والصعوبات في إدارة المعلومات الاستخباراتية عالية الحساسية، باعتبارها من المحتمل أن تمثل مشاكل إضافية لتقييم معقد هو الأول من نوعه في أستراليا كما أنه استكشافي لحد كبير. أما فيما يتعلق بالقرار الخاص بتحديد عدد الوكالات المشاركة، فقد كان يُنظر إلى تقييم المخاطر الوطنية باعتباره يمهد الطريق لإجراء تقييم لتمويل الإرهاب في المستقبل.

لقد اشتمل تقييم المخاطر الوطنية في الأصل، بما يتوافق مع إطار التقييم الدولي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على تحليل الأضرار لكل من المجالات التي خضعت للدراسة. وقد حُدقت الأضرار في وقت لاحق لتجنب أي التباس مفهومي يتعلق بما إذا كان تقييم المخاطر الوطني تقييماً للتهديدات (يستبعد الأضرار والتبعات) أو تقييماً للمخاطر (يضم الأضرار والتبعات). لقد كان السبب الأهم في الاستبعاد هو الافتقار إلى الأدلة المتوفرة عن أضرار غسل الأموال في أستراليا، فيما عدا استدامة واستمرار وتوسيع النشاط الإجرامي. لقد كان يُنظر، لحد كبير، إلى الخبرات الخارجية المتعلقة بأضرار غسل الأموال باعتبارها لا تمت بصلة مباشرة، أو لا يمكن إثباتها، في السياق الأسترالي.

هولندا

تم في عام 2005 إعداد دراسة بعنوان "مبالغ غسل الأموال وتأثيراتها"³³. كان الهدف من الدراسة هو الحصول على معلومات أفضل عن مبالغ غسل الأموال، وتدفعه، وآثاره. استندت الدراسة إلى نهج كمي لتقدير مبالغ غسل الأموال، وتدفعه، وآثاره. علاوة على ذلك، تم إعداد بحث (كثيف المراجع) عن التعريفات، والأنماط، وآثار النمو. لقد كان هناك أيضاً جهداً لتحديد أشكال غسل الأموال الموجودة عادة في هولندا. وقد استندت النتائج بشكل رئيسي إلى أحكام نوعية ولكنها دُعمت أحياناً ببيانات كمية. وتم استخدام نتائج الدراسة كمدخل لوضع السياسات.

في عام 2011، تم إعداد تقييم مخاطر وطنية في هولندا. كانت وزارة المالية تشرف على المشروع ووضعت خطة للمشروع قُدّمت إلى مركز الخبرة المالية الذي اعتمدها.³⁴ بدأت العملية من خلال إجراء مقابلات مع كافة أصحاب المصلحة المختصين، ويشمل ذلك، على سبيل المثال: القطاع المالي، والسلطات الإشرافية، ومعاهد البحوث وأجهزة إنفاذ القانون. بناءً على نتائج هذه المقابلات، حدد فريق المشروع قائمة بالمواضيع/القضايا الرئيسية ونظم عدة ورش عمل لمناقشة البنود المختارة. كان المشاركون في ورش العمل هذه هم صنّاع السياسات، والسلطات الإشرافية، وممثلو الادعاء، والشرطة وسلطات الضرائب. تمخضت ورش العمل هذه عن تحديد ثلاثة مواضيع رئيسية خضعت لبحث متعمق. قام فريق المشروع بتحليل وشرح قضايا وأنماط وتطورات تتعلق بهذه البنود وقدم توصيات حول العمل على هذه القضايا في المستقبل. وأخيراً، تم تقديم التقرير إلى وزارة المالية ووزارة العدل بهدف ترجمة نتائج تقييم المخاطر الوطنية إلى سياسية وطنية. لقد تم نشر المعلومات الملائمة التي نتجت عن هذه العملية، أو تمت إتاحتها للهيئات المختصة غير الحكومية، ولكن تقييم المخاطر في حد ذاته ظل وثيقة مصنفة.

في عام 2012، قامت الوكالة الوطنية للخدمات الشرطية بمراجعة للتهديدات الوطنية ركزت على غسل الأموال. كان النهج الذي استخدمته الوكالة كالتالي: مرة أخرى، بدأ البحث من خلال إجراء سلسلة من المقابلات مع أصحاب المصلحة. كانت هذه

³³ أنغر وآخرون. (2006)

³⁴ مركز الخبرة المالية عبارة عن شراكة بين السلطات التي تضطلع بمهام الإشراف والرقابة والادعاء والتحقيق في القطاع المالي، وقد تم انشاؤه لتعزيز سلامة القطاع. السلطات المشاركة في مركز الخبرة المالية هي: البنك المركزي الهولندي، هيئة الأسواق المالية، الادعاء العام، سلطات الضرائب، وكالات الاستخبارات، الشرطة الوطنية، وزارة العدل، ووزارة المالية.

المقابلات بمثابة الأساس لبحث متعمق في الملفات الجنائية وأنظمة البيانات. وقد نتج عن ذلك شرح لمختلف أساليب غسل الأموال، وتحديد خصائص الأشخاص المتورطين، والتبعات على المجتمع الهولندي. وأخيراً، تقوم مراجعة التهديدات الوطنية بتناول بعض التطورات العامة المتعلقة بغسل الأموال في المستقبل.

سويسرا: مثال عن تقييم المخاطر المستخدم كأساس لتطبيق استثناءات على المخاطر المنخفضة

قامت سويسرا بتطوير عملية تقييم للمخاطر كأساس لتطبيق استثناءات على المخاطر المنخفضة. تم تكوين فرقة عمل من شهر سبتمبر/أيلول 2009 إلى شهر يناير/كانون الثاني 2010 تتألف من خبراء من قطاعات البنوك، والتأمين والقطاعات غير البنكية، والمدققين، وسلطات إنفاذ القانون وهيئة تنظيم البنوك. حددت فرقة العمل المنتجات منخفضة المخاطر التي يمكن تطبيق الاستثناءات عليها. نتج عن هذا العمل اعتماد لائحة تنظيمية تؤسس لعملية تقييم مخاطر مستمرة.

بناءً على هذه اللائحة التنظيمية، يمكن للجنة الخبراء، التي كونتها هيئة الإشراف على الأسواق المالية السويسرية، أن تصرح باستثناءات من تدابير العناية الواجبة بالنسبة لعلاقات العملاء، وذلك بناءً على طلب من المنظمات ذاتية التنظيم أو الوسطاء الماليين إذا ثبت أنه يترتب على ذلك مخاطر منخفضة لغسل الأموال. للحصول على قرار من هيئة الإشراف على الأسواق المالية السويسرية يسمح للوسيط المالي بالاستفادة من استثناء معين، يجب على مقدم الطلب أن يبرز كل العناصر الضرورية لكي تتخذ الهيئة هذا القرار. ومن ثم، تقوم هيئة الإشراف على الأسواق المالية السويسرية بالتحقق من استيفاء الشروط التنظيمية للحصول على استثناء، وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت المخاطر المنخفضة تنطبق على كل حالة على حدة. ولكي تتوصل الهيئة إلى قرار، فهي تقوم بتحليل كل طلب على حدة وبالتفصيل. هناك معايير مختلفة تؤخذ بالاعتبار. فالهيئة تفحص ما إذا كانت مجموعة العمل المالي قد قامت بالفعل بأخذ النشاط بالاعتبار تحت جانب المخاطر، وتدرس ما إذا كانت هناك قضايا مشابهة قد خضعت في السابق لتدابير جنائية أو غير ذلك من تدابير إنفاذ القانون. وأخيراً، تقرر هيئة الإشراف على الأسواق المالية السويسرية ما إذا كانت المخاطر منخفضة، بل وتقرر أيضاً ما إذا كانت هذه المخاطر ستظل منخفضة إذا تغيرت الظروف تغيراً طفيفاً. يؤخذ بالاعتبار المنتج والخدمات والمعاملات علاوة على مخاطر العميل والبيئة القانونية، بالإضافة إلى أية خصائص أخرى ذات صلة بالنشاط، وذلك لاتخاذ قرار عما إذا كانت المخاطر منخفضة. هيئة الإشراف على الأسواق المالية السويسرية ملزمة من الناحية القانونية بنشر ممارساتها.

الولايات المتحدة

في عام 2005، أجرت الولايات المتحدة أول تقييم لها متعدد الوكالات لتهديد غسل الأموال. شملت المُدخلات الكمية بيانات الملاحظات القضائية من وكالات إنفاذ القانون الفدرالية وعمليات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة بواسطة وحدة المعلومات المالية. وقد أتت المُدخلات النوعية من دراسات حالة من أجهزة إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية حول عمليات الإبلاغ بواسطة القطاع الخاص.

كان "تقييم تهديد غسل الأموال بالولايات المتحدة"³⁵ لعام 2005 مقسماً إلى الأجزاء التالية: البنوك وشركات خدمات المال (تحويل الأموال، صرف الشيكات، تبديل العملات، الحوالات البريدية، وبطاقات القيمة المخزنة)؛ أنظمة الدفع على الإنترنت؛ الأنظمة غير الرسمية لتحويل القيمة؛ تهريب المبالغ النقدية الكبيرة؛ غسل الأموال القائم على التجارة؛ شركات التأمين؛ الشركات والصناديق الصورية؛ وأندية القمار.

وضع فريق المشروع افتراضات وأبدى ملاحظات بخصوص القطاعات المعرضة للخطر، وذلك باستخدام المعلومات المتوفرة، ودرس ما إذا كانت هناك تدابير كافية معمول بها لمعالجة أوجه الضعف التي تم تحديدها، واتخذ قراراً شخصياً بخصوص الأخطار المتبقية.

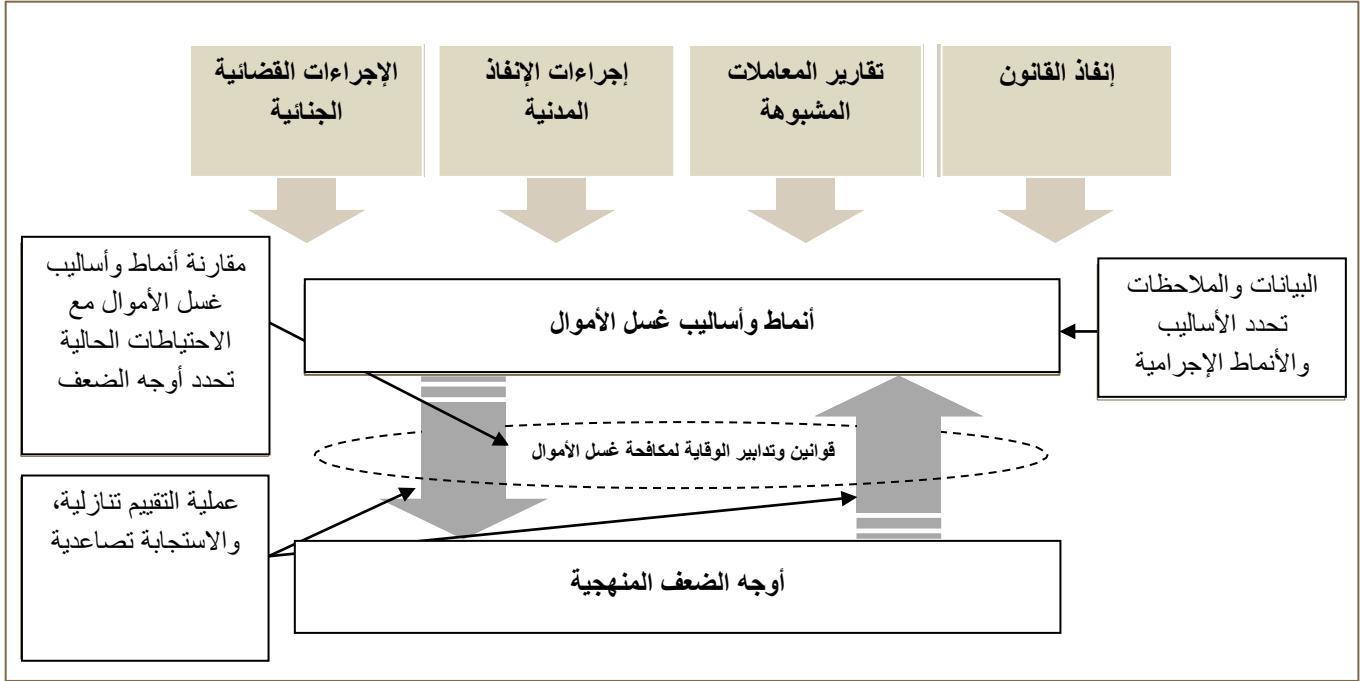
لقد كانت هذه العملية متعددة الوكالات، شملت إدارات ووكالات تحت وزارات الأمن الوطني، والعدل، والخزانة. وقد شارك أيضاً مجلس محافظي نظام الاحتياط الفدرالي ودائرة التفتيش على الخدمة البريدية الأمريكية.

لقد تمت معالجة المعلومات المتوفرة لنتيج تقييمها نوعياً شمل، بقدر المستطاع، الفاعلية النسبية لسبل الوقاية من مكافحة غسل

فرقة العمل المعنية بتقييم تهديد غسل الأموال (وزارة الخزانة الأمريكية، وآخرون). (2005)

الأموال. وفي بعض الحالات، توفرت بيانات تدعم الأحكام الشخصية المتعلقة بالفاعلية (طالعوا الشكل رقم 5). وفيما عدا ذلك، فقد تمت القرارات نتيجة للنقاش والتحليل العريضين بين مختلف الوكالات الحكومية.

الشكل رقم 5. رسم بياني يوضح عملية تقييم مخاطر غسل الأموال ووضع الاستراتيجية بالولايات المتحدة



الملحق 4: منهجيات محددة لتقييم المخاطر

منهج تقييم المخاطر الوطنية لغسل الأموال/تمويل الإرهاب الذي أعده موظفو صندوق النقد الدولي:

www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Risk_Assessment_IMF.pdf

منهج البنك الدولي لتقييم المخاطر

www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Risk_Assessment_World_Bank.pdf

المراجع

المواد ذات الصلة بمجموعة العمل المالي (كلها متوفرة على الموقع www.fatf-gafi.org)
 مجموعة العمل المالي (2012)، التوصيات الأربعون لمجموعة العمل المالي، مجموعة العمل المالي، باريس
 مجموعة العمل المالي (2010)، التقييم الدولي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مجموعة العمل المالي، باريس
 مجموعة العمل المالي (2008)، استراتيجيات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مجموعة العمل المالي، باريس
 مجموعة العمل المالي (2007)، إرشادات حول النهج القائم على تفادي المخاطر في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: مبادئ وإجراءات عالية المستوى، مجموعة العمل المالي، باريس

تقييمات على المستوى الوطني مثيرة للاهتمام (متوفرة على الإنترنت)

أستراليا:

أستراليا (AUSTRAC) (2011)، غسل الأموال في أستراليا 2011، سيدني،
www.austrac.gov.au/files/money_laundering_in_australia_2011.pdf

هولندا:

أنغر وآخرون (2006)، مبالغ وآثار غسل الأموال، تقرير لوزارة المالية، أمستردام
www.rijksoverheid.nl/bestanden/documenten-en-publicaties/rapporten/2006/02/16/onderzoeksrapport-the-amounts-and-the-effects-of-money-laundering/witwassen-in-nederland-onderzoek-naar-criminele-geldstromen.pdf

نيوزيلندا:

شرطة نيوزيلندا (2010)، تقييم المخاطر الوطنية 2010، ويلينغتون،
www.justice.govt.nz/policy/criminal-NRA-2010-Primary-Document-justice/aml-cft/publications-and-consultation/20110308-FINAL.pdf

وزارة الشؤون الداخلية النيوزيلندية (2011)، تقييم وزارة الشؤون الداخلية لمخاطر القطاعات بخصوص مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب،
[www.dia.govt.nz/Pubforms.nsf/URL/AMLCFT-SectorRiskAssessment-FINAL-1April2011.pdf/\\$file/AMLCFT-SectorRiskAssessment-FINAL-1April2011.pdf](http://www.dia.govt.nz/Pubforms.nsf/URL/AMLCFT-SectorRiskAssessment-FINAL-1April2011.pdf/$file/AMLCFT-SectorRiskAssessment-FINAL-1April2011.pdf)

هيئة الأوراق المالية النيوزيلندية (2011)، تقييم مخاطر القطاعات، ويلينغتون،
www.fma.govt.nz/media/186534/aml-cft-sector-risk-assessment.pdf

بنك الاحتياط النيوزيلندي (2011)، تقييم مخاطر القطاعات، ويلينغتون،
www.rbnz.govt.nz/aml/4345201.pdf

الولايات المتحدة

فرقة العمل المعنية بتقييم تهديد غسل الأموال (وزارة الخزانة الأمريكية، وآخرون) (2005)، تقييم مخاطر غسل الأموال بالولايات المتحدة، وزارة الخزانة الأمريكية، واشنطن العاصمة
www.treasury.gov/resource-center/terrorist-illicit-finance/Documents/mlta.pdf

مواد أخرى

لجنة المنظمات الراعية للجنة تريديواي COSO (2004)، إدارة المخاطر بالشركات - إطار مُدمج، COSO، موقع
www.coso.org/erm-integratedframework.htm

الشبكة الأوروبية ووكالة أمن المعلومات ENISA (2006)، إدارة المخاطر: مبادئ ومخزون تطبيق لمنهجيات وأدوات إدارة المخاطر/تقييم المخاطر، هيراكلين [اليونان]، موقع الويب: www.enisa.europa.eu/activities/risk-management.

مكتب الشرطة الأوروبي "اليوروبول" (2011)، تقييم مخاطر الجريمة المنظمة، اليوروبول، لاهاي www.europol.europa.eu/sites/default/files/publications/octa_2011_1.pdf.

معهد إدارة المخاطر وآخرون (2002)، معيار إدارة المخاطر [المملكة المتحدة] www.theirm.org/publications/PUstandard.html.

المنظمة الدولية للمعايير "أيزو" ISO (2009a)، إدارة المخاطر - مبادئ وإرشادات (ISO 31000:2009)، أيزو، جنيف، موقع الويب: www.iso.org.

أيزو (2009b)، أساليب إدارة المخاطر - تقييم المخاطر (ISO 31010:2009)، أيزو، جنيف، موقع الويب: www.iso.org.

أيزو (2009b)، معجم - تقييم المخاطر (ISO Guide 73:2009)، أيزو، جنيف، موقع الويب: www.iso.org.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) (2012)، دليل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لجمع المعلومات لدعم التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فيينا، www.osce.org/eea/96398.

معايير أستراليا ومعايير نيوزيلندا (2009)، إدارة المخاطر - مبادئ وإرشادات (AS/NZS ISO 31000:2009)، SAI Global، موقع الويب: www.infostore.sai-global.com/store.

مجلس الخزانة الكندي (2001)، الإطار المتكامل لإدارة المخاطر، أوتاوا، www.tbs-sct.gc.ca/pol/doc-eng.aspx?id=19422§ion=text.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2010) إرشادات حول إعداد واستخدام تقييم تهديد الجرائم الخطيرة والجريمة والمنظمة [دليل الجرائم الخطيرة والجريمة المنظمة]، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا www.unodc.org/documents/afghanistan/Organized_Crime/SOCTA_Manual_2010.pdf.

وزارة الأمن الوطني الأمريكية (2010)، معجم المخاطر لوزارة الأمن الوطني، إصدار عام 2010، واشنطن العاصمة، www.dhs.gov/xlibrary/assets/dhs-risk-lexicon-2010.pdf.